



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sūriyayî ya Raġihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

معلومات المصادر المفتوحة:

إجراء تحقيقات صحفية فعالة، وجهاً نظر صحفيين/ات سورين/ات



معلومات المصادر المفتوحة:

إجراء تحقيقات صحفية فعالة، وجهات نظر صحفيين/ات سوريين/ات

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير هو منظمة مجتمع مدني مستقلة غير حكومية وغير ربحية، تأسست عام 2004 من قبل الحقوقي مازن درويش، تعمل على تحقيق العدالة، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز حرية الإعلام، ودعم المجتمع المدني، وتشجيع المواطنة الفاعلة. اكتسب المركز خبرة في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. يتمتع المركز بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ 2011، ويركز عمله على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم ملفات قضائية لحاسبة مرتكبيها، مع تعزيز دور الضحايا وأسرههم، ودعم الصحفيين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، والإعلام المستقل كوسيلة لبناء الديمقراطية ودعم السلم الأهلي. أنشأ المركز قاعدة بيانات متطورة تُستخدم كمرجع لعمليات العدالة الانتقالية.

أُنجزت هذه الدراسة من قبل ميرال صبري العشري.

ملاحظة: أُنجزت هذه الدراسة قبل سقوط النظام.

حقوق النشر © 2025 المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)

www.scm.bz

2025



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayi ya Ragihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression



NATIONAL
ENDOWMENT
FOR
DEMOCRACY

SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

شكر وتقدير

الإشراف العام: مازن درويش

إعداد البحث: د. ميرال صبري العشري

فريق العمل: إباء منذر- مروان هارون

المراجعة القانونية (Legal review): د. أيمن هدى منعم: المستشار القانوني في المركز

المراجعة التحريرية (Editorial review): يارا بدر: مديرة البرامج في المركز

كما يتقدّم المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وفريق عمل «مشروع الإعلام والحريّات» بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث، والذي يُعنى باستخدام المصادر المفتوحة في التحقيقات الاستقصائية في السياق السوري.

مُعربين عن امتناننا العميق للصحفيين والصحفيات السوريين، الذين يواصلون، رغم التحديات والظروف المعقدة، عملهم بشجاعة ومهنية في سبيل الوصول إلى الحقيقة. إن التزامهم بقيم العدالة والمساءلة، وإصرارهم على تسليط الضوء على ما يُهمّ الناس، هو ما يُبقي الصحافة حية وفاعلة في السياق السوري.

وبشكل خاص، نتوجه بامتنان عميق إلى الصحفيين والصحفيات الذين شاركوا في إنجاز التحقيقات الاستقصائية ضمن هذا المشروع، على جهودهم/ن الجبارة، وشجاعتهم/ن، والتزامهم/ن بالمهنية والدقة، رغم صعوبة الظروف وتعقيد السياق. لقد أضفى حضورهم/ن العملي قيمة كبيرة على هذا العمل، وكان لهم/ن دور أساسي في ربط النظرية بالتجربة، والتحديات بالحلول الممكنة.

كما نوجّه تحية تقدير إلى شركائنا (الصندوق الوطني للديمقراطية NED) على دعمهم الكريم، وعلى ثقتهم بأهمية هذا المسار البحثي، برغم الصعوبات والتحديات، ما أتاح لنا الفرصة لتنفيذ هذا العمل، وإلى جميع من قدّم وقته وجهده وفكره—شكراً من القلب.

نأمل أن يُساهم هذا العمل في فتح آفاق جديدة، تعزز من دور الصحافة كأداة للمعرفة والمساءلة في سوريا وخارجها.

المحتويات:

1	ملخص
1	المقدمة.....
4	دور الرقابة في الصحافة والتحقيقات الاستقصائية
5	لمحة تاريخية عن الصحافة الاستقصائية
7	تعريف برامج المصادر المفتوحة
8	استخدام المصادر المفتوحة في التحقيقات
10	المصادر المفتوحة وتطبيقاتها في الصحافة الاستقصائية.....
12	تطبيقات برامج المصادر المفتوحة
13	قوانين حرية التعبير والاطلاع على المعلومات.....
14	الرقابة الرقمية وحرية الصحافة.....
15	سوريا والرقابة الرقمية.....
16	تطور الصحافة الاستقصائية في سوريا.....
17	تحديات الصحافة الاستقصائية في سوريا
18	مصادر مفتوحة لتغطية الحروب والنزاعات
20	الأسس الأخلاقية لصحافة المصادر المفتوحة في وسائل الإعلام.....
21	المنهجية
21	هدف البحث
22	النتائج
22	تحليل التحقيقات المنشورة
29	نتائج تحليلية من التحقيقات الستة
33	ثانياً: تحليل الاستبيان
43	مناقشة الاستبيان
44	الخلاصة
45	البحوث المقبلة والتوصيات.....
46	المراجع
52	الملحق

ملخص

تناول هذه الدراسة دور المعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة في إعداد تحقيقات استقصائية عن الصراع المستمر في سوريا، وتركز على استخدام الصحفيين السوريين لأدوات هذه المصادر في كشف الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. كما تدرس الأثر المتنامي لبيانات المصادر المفتوحة على الصحافة الاستقصائية. باستخدام منهجية نوعية تتضمن تحليل تحقيقات واستبيانات قائمة على معلومات المصادر المفتوحة، قام بها 29 صحفياً سورياً في عام 2024. وتبين النتائج أن معلومات المصادر المفتوحة تعزز كثيراً قدرة الصحفيين على التحقق من المعلومات وكشف الحقائق الخفية وكسر القيود الحكومية المفروضة على حرية الصحافة. ورغم ذلك، تبقى بعض التحديات، كالمخاطر الأمنية والموارد المحدودة واحتمال التعامل مع كم كبير من المعلومات. كما تبرز الدراسة أهمية التعاون عبر الحدود، وضرورة اعتماد معايير صارمة في إعداد التحقيقات القائمة على معلومات المصادر المفتوحة. ومع أن معلومات المصادر المفتوحة وسعت نطاق الصحافة الاستقصائية، لكنها خلقت أيضاً عقبات جديدة، تتضمن ضرورة توشي الدقة والالتزام بالمواعيد النهائية لإنجاز التحقيقات المقيدة بزمن محدد. وتؤكد الدراسة أيضاً على الدور الأساسي لمعلومات المصادر المفتوحة في الصحافة الاستقصائية الحديثة، وتقتح إتحاحة فرص زيادة التعاون بين الصحفيين ومجتمع معلومات المصادر المفتوحة لتعزيز جودة التحقيقات الاستقصائية وأثرها.

كلمات رئيسية: معلومات المصادر المفتوحة، تحقيقات استقصائية، سوريا، حرية الإعلام، أدوات التحقق، التحديات الأمنية، التعاون عبر الحدود.

المقدمة

أصبحت كميات هائلة من البيانات في متناول يد صحفيي التحقيقات الاستقصائية، بالإضافة إلى استخدام الإمكانيات التقنية الجديدة التي توفرها المصادر المفتوحة لإعداد أدوات وأساليب ومنصات مبتكرة لإجراء تحقيقات متقدمة. وتركز هذه التحقيقات على كشف قضايا الفساد والمخالفات، ومحاسبة النخب النافذة (العشري، 2024 أ). ومن الناحية العملية، يتعاون الباحثون من بلدان مختلفة مع فرق دولية ومن مسافات بعيدة (مولر وويك، 2021). ومع ذلك، لا تخلو التحقيقات الاستقصائية من بعض العقبات، كالقيود المفروضة على حرية التعبير والاطلاع على المعلومات التي قد تتطلب إجراءات استثنائية بموجب القوانين الدولية والوطنية (بيباوي، 2019).

تراجعت مرتبة سوريا في المؤشر العالمي لحرية الصحافة وفي بعض معايير حقوق الإنسان الأساسية. و منذ عام 2011، زادت انتهاكات النظام السوري ضد الصحفيين والإعلاميين وتنوعت أشكالها. فالنظام يحظر عمل وسائل الإعلام السورية والعربية والدولية المستقلة، ويتحكم بالإعلام ويقيد حرية الصحفيين في التعبير عن آرائهم بموجب قوانين تتعارض مع حرية الصحافة والرأي والتعبير. ووفقاً لمؤشر حرية

الصحافة العالمي 2024، الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود يوم الجمعة 3 أيار/ مايو 2024، احتلت سوريا المرتبة 179 من أصل 180 دولة، متراجعة من المرتبة 175 في عام 2023 و171 في عام 2022 (**مراسلون بلا حدود**، 2024). ولم تشهد سوريا حرية للعمل الصحفي والإعلامي منذ تولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في عام 1963، حيث حظر إصدار جميع الصحف المستقلة، وأبقى على صحيفة واحدة فقط. وازداد الوضع سوءاً في عام 1971 عندما اكتملت هيمنة الصحف الداعمة للرئيس حافظ الأسد. ثم تولى بشار الأسد السلطة في عام 2000، واستخدم وسائل الإعلام أداة للسيطرة ولقمع حرية التعبير (العشري، 2024 ج). وبعد الحراك الشعبي المطالب بالديمقراطية الذي انطلق في سوريا في آذار/مارس 2011، شدد النظام قمعه للصحفيين والإعلاميين، فقتل واعتقل المئات منهم، وحظر عمل جميع وسائل الإعلام العربية والدولية في سوريا. واستغل النظام هيمنته على السلطة التشريعية لسن قوانين خاصة بالإعلام، كقانون الجرائم المعلوماتية رقم 108 لعام 2011، والمرسوم التشريعي الناظم للتواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية رقم 17 لعام 2012، وقانون الجرائم المعلوماتية رقم 20 لعام 2022. أعادت هذه القوانين تنظيم القواعد الجزائية القانونية للجرائم الإلكترونية. وجاء أحدث قانون أصدره النظام، قانون إحداث وزارة الإعلام رقم 19 لعام 2024، ليشدد الرقابة على الإعلام منتهكاً القانون الدولي لحقوق الإنسان. فهذا القانون الذي يهدف إلى السيطرة على وسائل الإعلام يتضمن انتهاكاً صريحاً للدستور والقوانين المحلية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي (العشري، 2024 ب).

يعرف الباحث الأمني مارك م. لوينثال معلومات المصادر المفتوحة بأنها «أي معلومات مستقاة من مصادر مفتوحة: جميع أنواع الوسائط الإعلامية والتقارير الحكومية والملفات والأبحاث العلمية ومزودي معلومات الأعمال وشبكة الإنترنت» (تيوارى وآخرون، 2020).

وتُعد معلومات المصادر المفتوحة أداة رئيسية في مجال المعلومات حالياً، فهي تمكن المنظمات والحكومات من جمع معلومات قيمة من مصادر بيانات سهلة المنال. لكن التحليل الملائم والظروف المحيطة والتحقق من المعلومات تُعد أموراً لازمة لضمان دقة المعلومات المُجمعة وموثوقيتها. وبات جلياً أنه لا غنى للصحافة الاستقصائية عن معلومات المصادر المفتوحة من أجل كشف الحقائق المخفية والفساد، ومحاسبة أصحاب السلطة. فهي تؤدي دوراً مهماً في إعداد التحقيقات الاستقصائية والأمن السيبراني وجمع المعلومات، وحتى في إدارة الأزمات (هيرنانديز ميدينا وآخرون، 2018).

ولذلك، تعين هذه الدراسة طريقة استخدام الصحفيين السوريين لبرامج المصادر المفتوحة، ومدى تعاونهم مع المنظمات الدولية لكشف الفساد ونشر التحقيقات الاستقصائية واستخدام المصادر المفتوحة لجمع المعلومات. فالصحفيون يبدؤون عملهم في هذا المجال بدراسة مختلف السجلات والملفات المتاحة على البوابات الحكومية ومواقع الإنترنت. وتحاول الدراسة الإجابة على مجموعة محددة من الأسئلة.

وفيما يلي قائمة أسئلة مرتبة ومنظمة بناء على المواضيع المطلوبة:

أولاً - تجربة الصحفيين السوريين في إعداد التحقيقات الاستقصائية

- 1) كيف تصف، بشكل عام، تجربتك في إعداد التحقيقات الاستقصائية في سوريا؟
- 2) ما التحديات التي واجهتها أثناء إعداد التحقيقات الاستقصائية في سوريا؟
- 3) من واقع تجربتك، كيف تطورت الصحافة الاستقصائية في سوريا في السنوات الأخيرة؟

ثانياً - تجربة الصحفيين السوريين في استخدام أدوات المصادر المفتوحة

- 1) ما هي أدوات المصادر المفتوحة التي تستخدمها حالياً في إعداد التحقيقات الاستقصائية؟
- 2) هل تذكر أي تحديات مررت بها أثناء استخدامك لأدوات المصادر المفتوحة؟
- 3) هل لأدوات المصادر المفتوحة دور في تحسين جودة تحقيقاتك الاستقصائية وعمقها؟
- 4) ما هي أفضل أدوات المصادر المفتوحة التي ساعدتك في إعداد تحقيقاتك؟

ثالثاً - تجربة الصحفيين السوريين في التدريب على استخدام المصادر المفتوحة

- 1) هل تلقيت أي تدريب مُنظم على استخدام أدوات المصادر المفتوحة في إعداد التحقيقات الاستقصائية؟
- 2) ما مدى فعالية التدريب الذي تلقيته في مساعدتك على استخدام أدوات المصادر المفتوحة في تحقيقاتك؟
- 3) ما هي برأيك أهم جوانب التدريب على معلومات المصادر المفتوحة ضمن مجال عملك؟
- 4) هل ترى أن فرص التدريب المتاحة للصحفيين في سوريا كافية لاستخدام معلومات المصادر المفتوحة بشكل فعال؟

رابعاً - آراء الصحفيين السوريين بشأن أدوات مصادر المعلومات المفتوحة

- 1) أي من أدوات مصادر المعلومات المفتوحة التالية تلقيت تدريباً عليها؟
- 2) أي أداة منها استخدمتها في تحقيقاتك؟

خامساً - دور مجتمع معلومات المصادر المفتوحة في إعداد التحقيقات الاستقصائية

- (1) كيف تعامل مجتمع معلومات المصادر المفتوحة مع انتشار التحقيقات الاستقصائية في سوريا؟
- (2) ما التغييرات التي ترى أنها طرأت على استخدام أدوات معلومات المصادر المفتوحة لإعداد التحقيقات الاستقصائية في سوريا؟
- (3) هل لدمج معلومات المصادر المفتوحة دور في تحسين مصداقية التحقيقات الاستقصائية وأثرها؟

تتناول هذه الدراسة استخدام تقنيات المصادر المفتوحة في التحقيقات الاستقصائية. وتستعرض الأساليب والأدوات التي يستخدمها المشاركون، بالإضافة إلى فوائد وعيوب استخدام معلومات المصادر المفتوحة في إعداد التحقيقات.

دور الرقابة في الصحافة والتحقيقات الاستقصائية

يعمل الصحفيون في مجالي الرقابة والتحقيق اللذين يؤديان مهاماً متشابهة، وليست متطابقة، تهدف إلى تحديد وكشف الفساد وإساءة استخدام السلطة من قبل الحكومات. ويمكن العودة إلى الجذر التاريخي للدور الرقابي في محاكمة التشهير ضد أحد الصحفيين في ماساتشوستس في عام 1822 (ديكن-غارسيا، 1989).

ثمة فرق بين دور الصحافة الرقابي وممارسة الصحفية الاستقصائية. وقد تجلّى ذلك في بداية القرن العشرين، عندما تنامي جانب تقصي الحقائق في الصحافة الاستقصائية. وتعرّف الصحافة الاستقصائية بأنها «تدقيق صحفي مستقل لأنشطة الحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات العامة الأخرى، يهدف تزويد الجمهور والمسؤولين بمعلومات عن قضايا الشأن العام في الوقت المناسب» (بينيت وسيرين، 2005، 169).

لا يُعرف أولسن (2018، 240) الصحافة الاستقصائية بطبيعتها فقط، بل يضيف بأنها «نموذج أولي للتحقيقات الصحفية عالية الجودة». بينما لاحظ كونان وآخرين (2004) أن إعداد الصحفيين للتحقيقات دون إجراء البحث اللازم، يُعد غالباً نقيضاً للصحافة «الجيدة». ويركز ماردر (1998: الفقرة 8) على عقلية الصحفي، التي يجسدها مراسل متمرس من صحيفة واشنطن بوست يتبنى دور تمثيل الجمهور، ويطرح أسئلة ثابتة تشمل جميع مستويات المجتمع.

ومن الأمثلة التاريخية على التحقيقات الاستقصائية ذلك الكشف الذي قام به ويليام توماس ستيد عن دعارة الأطفال في لندن في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وفضح الفاسدين في الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين، وكذلك عندما عملت إيستر بليندا نوردستروم صحفية مُتخفية في السويد في عام 1914 (دي بورغ، 2003: 806).

وفي ستينيات القرن المنصرم، تضمنت الصحافة الاستقصائية جمع الحقائق وتقييمها، وتغطية مواضيع متنوعة، واستخدام تقنيات متنوعة لجمع المعلومات، وإجراء بحوث

معمقة للكشف عن الانتهاكات التي تؤثر سلباً على المواطنين (وايسبورن، 2002: 277). وتسعى الحكومات غالباً إلى إخفاء قضايا معينة، لكن الصحفيين يسلطون الضوء عليها ويكشفونها (تونغ، 2011؛ وانغ، 2016). ويصنف ماكويل (2013، 104) المهام الرئيسية للصحفيين وفق نسق متسلسل من المبادرة والنشاط، من نقل المعلومات إلى التقصي الفعال والكشف والمناصرة.

ويركز روبرت ويليام غرين، مراسل صحيفة نيوزداي وأحد مؤسسي منظمة المراسلين والمحريين الاستقصائيين الاميركية في عام 1975، على جانب التحقيقات الاستقصائية الذي يكشف معلومات سرية يسعى بعض الصحفيين والمؤسسات الإعلامية إلى إخفائها (غرين، 1983). وقد تبنت جمعيات الصحافة الاستقصائية الرائدة هذا التعريف لاحقاً (العشري، 2024).

وأشار إتيما وغلانسر (1988: 15) إلى الأثر الأخلاقي للتحقيقات الاستقصائية، وأكد على أهمية العدالة الكامنة في كشفها لوقائع جديدة ومهمة. وتُعرّف اليونسكو الصحافة الاستقصائية بأنها كشف النقاب عن الارتكابات الخفية لأصحاب السلطة، وهذا يتطلب من الصحفيين الخوض عميقاً لكشف قضية فساد معينة، أو تقييم سياسات حكومية، أو تسليط الضوء على ممارسات الشركات أو على الاتجاهات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية.

لمحة تاريخية عن الصحافة الاستقصائية

يرتبط تاريخ الصحافة الاستقصائية في التصور العام بحدث معين، مثلما حدث في عام 1721 عندما نشرت صحيفة ذا نيو إنغلاند كورانت مقالاً عارض الرواية الرسمية السائدة. ويميز جانيش بين حقتين للصحافة الاستقصائية (لي، 2019). بدأت الحقبة الأولى على منقلب القرنين التاسع عشر والعشرين (قراءة عام 1900) في الولايات المتحدة، حيث تناولت مقالات الصحف الظلم الاجتماعي وظروف العمل. وخلال هذه الفترة صاغ الرئيس ثيودور روزفلت مصطلح «كشاف الفضائح» «muckraker» الشهير. وأثارت حرب فيتنام الحقبة الثانية، وبرزت فضيحة ووترغيت كأكبر تحقيق استقصائي حينها. لقد استحوذت هذه القضية على اهتمام عام غير مسبوق، وأدت هذه الفضيحة السياسية في النهاية إلى استقالة الرئيس نيكسون في عام 1974 (سالदानا وويسبورن، 2021). وذلك جزاء التسلسل الأخرق إلى مقر حملة الحزب الديمقراطي المعارض (كارسون، 2019).

بعد ذلك، عمل بوب وودورد وكارل بيرنشتاين في صحيفة واشنطن بوست. واستخدما أساليب تحقيق مختلفة لجمع المعلومات عن دوافع عملية التسلسل إلى مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي. وتحول التقرير إلى فضيحة تورط فيها مصدر من الداخل عُرف باسم صاحب «الصوت الرخيم» الذي زود وودورد بمعلومات حساسة شريطة الحفاظ على سرية هويته (فريمان، 2009). وبعد ذلك، أدى تحقيق في صفقة عقارية قامت بها شيري بليز، زوجة رئيس وزراء حزب العمال آنذاك، إلى ظهور مصطلح «شيريفيت» في الصحف الشعبية البريطانية. وأصدر موقع ويكيليكس، بإشراف جوليان أسانج، مجموعة برقيات سرية للسفارة الاميركية، أطلق عليها تسمية «كابل

غيت» (ماير وكيبيل، 2011). ثم جاءت قضية «ترين غيت» عندما نُشر فيديو لجيريمي كورين، زعيم حزب العمال البريطاني، جالساً على أرضية عربة قطار في إطار حملة احتجاج ضد الازدحام، وتبين لاحقاً أن العربة لم تكن حتى ممثلة (الغارديان، 2016).

في عام 2002، ركزت الرابطة البلجيكية الهولندية للصحافة الاستقصائية على ضرورة أن تكون «الصحافة الاستقصائية نقدية وعميقة». ودافعت عن تبني نهج واسع وقابل للتكيف مع ثقافات وبلدان مختلفة، بما في ذلك فحص المؤسسات وتقصي التغيرات في الاتجاهات المجتمعية (أرنو كيرستين، 2009). وتوافق الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية على ذلك، وتقول في تقريرها الصادر في عام 2020، الفقرة 2، بأن الصحافة الاستقصائية تتضمن أبحاثاً وتحقيقات منهجية ومعقدة وأصلية، تهدف إلى محاسبة أصحاب السلطة، وكشف تجاوزات الناخبين من أصحاب المصالح الخاصة (شودسون، 2013).

كانت غيمر غيت حملة تحرش إلكترونية شبه منظمة مناهضة للنساء والحركة النسوية والتنوع والاتجاهات التقدمية في ثقافة ألعاب الفيديو. وقد نُفذت معظم فصولها باستخدام هاشتاغ غيمر غيت «Gamergate» بين عامي 2014 و2015، واستهدفت نساء عاملات في صناعة ألعاب الفيديو، وعلى رأسهن الناقدة الإعلامية النسوية أنيتا ساركيسيان، ومبتكرتا ألعاب الفيديو زوي كوين وبريانا وو. بدأت الحملة في آب/أغسطس 2014 بتدوينة بعنوان «منشور زوي» نشرها صديق كوين السابق، ادعى فيها كذباً أن كوين حصلت على تقييم إيجابي بعد إقامة علاقة جنسية مع صحفي مختص بالألعاب. وانتشرت المدونة على موقع فور شان، الذي سبق ونشر انتقادات كثيرة لأعمال كوين. وأدى ذلك إلى حملة مضايقات ضد كوين، أخذت شكل حملة رسائل مجهولة على مواقع فورشان وإيت شان وريديت (Reddit و 8chan و 4chan) وغيرها. وتوسعت حملة المضايقات لتطال سركيسيان وو وغيرهن ممن دافعن عن كوين، وتضمنت ممارسات تشهير وتهديد بالاعتصاب والقتل. لقد صُنفت حملة غيمر غيت بأنها حرب على التنوع الثقافي، في حين قال مؤيدوها بأنها حركة اجتماعية لا تقصد هدفاً محدداً (لي، 2019).

لعبت الصحافة الاستقصائية دوراً أساسياً في قضية إدوارد سنودن (29 عاماً)، وهو مساعد فني سابق لدى وكالة المخابرات المركزية وموظف لدى شركة مقاولات الدفاع بوز ألين هاملتون. كان سنودن مسؤولاً عن أحد أهم التسريبات في التاريخ السياسي للولايات المتحدة، فبعد أن عمل متعاقداً لمدة أربع سنوات لدى بعض المقاولين الخارجيين في وكالة الأمن القومي، ومنهم شركتي بوز ألين وديل، كشف إلى جانب دانيال إسبرغ وبرادلي مانينغ، عن مجموعة ضخمة من وثائق الاتصالات الإلكترونية تخص دول «العيون الخمس»: الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا (روبي وآخرون، 2016).

أخيراً، يلعب الصحفيون الاستقصائيون دوراً مهماً في كشف خداع الحكومات، وتتحمل الصحافة الحرة مسؤولية منع أي طرف حكومي من خداع الناس (أندرو، 2004).

تعريف برامج المصادر المفتوحة

ظهرت صحافة المصادر المفتوحة في عام 1999، عندما صاغ أندرو ليونارد هذا المصطلح في عنوان مقال له في مجلة سالون (ليونارد، 1999)، وهي ذات صلة وثيقة بصحافة المواطن أو الصحافة التشاركية. ومع أن المصطلح لم يُذكر في متن المقال، إلا أنه كان ثمرة تعاون بين مستخدمي مدونة سلاش دوت المتخصصة بتكنولوجيا الإنترنت وأحد كتاب مجلة جينز إنتلجنس (لو نوبل وميلر، 2004). في البداية، أشارت صحافة المصادر المفتوحة إلى الممارسات الصحفية النموذجية لجمع الأخبار وتقصي الحقائق، مستعيرة مصطلحاً مستخدماً في دوائر الاستخبارات العسكرية منذ عام 1992، وهو معلومات المصادر المفتوحة (دويمان وإيفانكو، 2020). ويضم مجتمع معلومات المصادر المفتوحة حالياً كيانات غير حكومية، كالصحفيين الاستقصائيين ومدققي الحقائق والمواطنين محليي معلومات المصادر المفتوحة (أشداون، 2022). وخلال الحروب أو النزاعات، تُعد معلومات المصادر المفتوحة بالغة الأهمية لجمع المعلومات عن تحركات الأفراد والمعدات، وتتبع مستجدات ساحة المعركة، وتحديد وجهة الدعاية والإعلام (زاميث، 2023).

يقول العشري (2024) إن مدققي الحقائق والمواطنين المحللين يعتبرون عملهم وسيلة لدعم الصحافة والمساهمة في زيادة الشفافية والعدالة في المجتمع. ويستخدم الصحفيون مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات، ومن ضمنها نشرات المعلومات العامة من الحكومات الشرقية والغربية (تقارير المعلومات الدفاعية مثلاً). كما يستخدمون مصادر مفتوحة، كقنوات التواصل الاجتماعي وصور الأقمار الصناعية التجارية، مما يعزز قدرة محليي المصادر العامة المفتوحة على رصد خسائر المعدات وتوثيق مستجدات المعارك على أرض الميدان.

استعرض أشداون (2022) الاختلافات في تعريفات التحليلات العامة للمصادر المفتوحة، مشدداً على غياب المساءلة في هذا المجال. حيث يمكن للصحفيين تحليل الصور على تطبيق غوغل إيرث فقط، ونشر المواقع الجغرافية على منصة تويتر، بينما يعمل فريق من الأكاديميين والصحفيين ومحليي صور الأقمار الصناعية العسكرية السابقين مع مزودي صور الأقمار الصناعية التجارية ومراكز البحوث الممولة من الحكومة على نشر تحقيقات تحظى بتغطية إعلامية دولية واسعة. كما دعا إلى ضبط استخدام مصطلح «المعلومات» وفق التعريف الوارد في بروتوكول بيركلي بشأن التحقيقات الرقمية من المصادر المفتوحة (بروتوكول بيركلي)، وتعريف مكتب مدير الاستخبارات الوطنية لجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها ونشرها.

أخيراً، تتشكل معلومات المصادر المفتوحة من منهجية وإجراءات محددة، وتتضمن جمع معلومات من مصادر مفتوحة وتحليلها ونشرها للتوصل إلى استنتاجات تفيد صنع القرار (غروت، 2023). ولاحظ ديلون (2012) أن عملية توثيق الحروب في قنوات التواصل الاجتماعي ساهمت كثيراً في انتشار المحتوى والدعاية ذات الصلة بالحروب، مما سمح للأفراد والجماعات والحكومات بتداول المعلومات والصور ومقاطع الفيديو بسرعة وسهولة، والتأثير على الرأي العام ونتائج النزاعات.

استخدام المصادر المفتوحة في التحقيقات

ثمة تاريخ طويل من استخدام الصحفيين للتكنولوجيا الرقمية لدعم المواد الصحفية الاستقصائية، وهو مزيج من إمكانيات الكمبيوتر والتقارير الإخبارية المعروفة باسم الصحافة الكومبيوترية (فلو آخرون، 2012). وتعود جذور هذا النهج إلى عام 1952، عندما استخدمت شبكة سي بي إس الكومبيوتر الآلي العام لشركة ريمينغتون راند للتنبؤ بنتائج السباق الرئاسي في أميركا بين أيزنهاور وستيفنسون، وذلك بدمج الخوارزميات والبيانات والعلوم الاجتماعية للأغراض الصحفية (ألين، 2008). وفي عام 1967، استخدم فيليب ماير كومبيوتر آي بي إم 360 لتحليل بيانات الاستبيان بشأن أعمال شغب مدينة ديترويت (كولمان، 2004). وفي عام 1973، دعا ماير إلى تحقيق تكامل أكبر بين أجهزة الكمبيوتر والبيانات وأساليب العلوم الاجتماعية في الصحافة من خلال تعزيز أخلاقيات المصادر المفتوحة في هذه المهنة. ثم كشفت صحيفة نيويورك تايمز عن نظام تفاعلي يضم معلومات إحصائية عن شرطة مدينة نيويورك. ولاحقاً في عام 1996، حددت صحيفة هيوستن كرونكل ثلاثة جوانب رئيسية للابتكار التكنولوجي في الإنتاج الصحفي: إعداد التحقيقات باستخدام قواعد البيانات، وجداول البيانات، وإعداد التحقيقات على الإنترنت، مما أدى إلى صعود صحفيي التحقيقات المعتمدة على الكمبيوتر (غامسون، 1998).

يزداد استخدام أدوات المصادر المفتوحة في العالم العربي للكشف عن الحقيقة، وهي تشكل أساساً لصحافة قوية قادرة على إحداث تغيير اجتماعي (بيباوي، 2019). ويُستخدم هذا النهج، المتحرر من الأنظمة الصارمة للصحافة التقليدية، أفراداً مختلفين لجمع الأخبار ونشرها وتقصي الحقائق (ديلون، 2021). ومنذ اندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2011، استخدم الصحفيون والمؤسسات الإعلامية أدوات جديدة في عملهم، حيث تساعد أدوات غوغل إيرث برو، وغوغل سيرش المتقدم، وتين آي، وإكسبليكو، وإنفيد، وهوبوستدوات، الصحفيين الاستقصائيين في تحقيق أهدافهم عند مواجهة صعوبات في الحصول على المعلومات من مصادر حكومية (بيباوي، 2019).

في الدول العربية، انتهكت نقابات الصحفيين العرب والحكومات معايير جمع الأخبار عبر فرض عقوبات على الصحفيين وإعاقة عملهم وحرمانهم من التراخيص. لقد حُدّت هذه الرقابة الصارمة من استقلالية الصحفيين (ريستوفسكا، 2022). مما حدا بالصحفيين العرب لابتكار أساليب جديدة للكشف عن قصص مؤثرة أثناء الأزمات. وهم يكافحون للحفاظ على المعايير المهنية وتوسيع معارفهم خارج نطاق غرف الأخبار التقليدية (لويس، 2013). كما يدركون العواقب المحتملة لغياب وسائل إعلام إخبارية مستقلة، الأمر الذي يسهم في تضليل الجمهور، وتكوين مجتمع جاهل بأسسه الثقافية (مصطفى، 2022). ومع ذلك، فإن الأدوار المتنوعة التي يضطلع بها الصحفيون الذين يستخدمون مصادر مفتوحة تُظهر أن التبادل الحر للمعلومات في ازدهار مستمر، رغم تأثره أحياناً بأجندات معينة. ويدعوا الصحفيون العرب إلى التعاون مع منظمات دولية، كشبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج) (ديلون، 2021، وماكفرسون، 2020، وآخرون).

على الرغم من الجهود الواسعة لسن قوانين حرية المعلومات في المنطقة العربية، لا يزال الحصول على طلبات المعلومات والاطلاع على البيانات أمراً صعباً في منطقة يزداد فيها الحراك السياسي والفساد. ونتيجة ذلك، اعتمد الصحفيون الاستقصائيون العرب على مصادر مفتوحة تسمح لهم بكشف الفساد وإحداث التغيير المرجو في

المجتمعات. فالمصادر المفتوحة توفر المعلومات اللازمة للصحافة الاستقصائية، ولا سيما في ظل القيود القانونية. بالإضافة إلى أنها تسمح بالاطلاع على المعلومات وتتيح الفرصة لاستكشاف الإمكانيات التي توفرها الأدوات التكنولوجية والسرد القصصي الرقمي (ببواوي، 2016).

وفي الآونة الأخيرة، ازدادت أهمية التحقيقات الاستقصائية عن النزاعات التي تستخدم المصادر المفتوحة، ولا سيما في ظل انتشار منصات التواصل الاجتماعي. وأصبحت المعلومات السياسية والاقتصادية ذات الصلة بالنزاعات في متناول الجمهور الآن (هاوتر، 2021). كذلك، شهدت تحقيقات المصادر المفتوحة تحولاً وتقدماً ملحوظين منذ اندلاع حروب الشرق الأوسط، واستخدمت أدوات وتقنيات جديدة حولت تحليل المصادر المفتوحة إلى مجال احترافي يوفر فرص عمل. كما لعبت المصادر المفتوحة دوراً فعالاً في مكافحة المعلومات المضللة ورصد التطورات في ساحة المعركة، كما جرى في ليبيا (شوارتز، 2022).

وفي سوريا، استخدم المحققون والصحفيون صوراً ذات علامات جغرافية منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد الأهداف بدقة وتقييم آثار الهجمات. واستخدمت مقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي دليلاً لتتبع تحركات القوات واستهداف المدنيين وتأكيد مواقع ارتكاب جرائم القتل. كما اكتسب الصحفيون خبرة في توثيق جرائم الحرب باستخدام معلومات المصادر المفتوحة، والرصد المباشر لمجريات الصراع في سوريا. ويجمع الباحثون الأدلة ويتحققون منها بشكل تفصيلي، بما في ذلك تحديد هوية القوات المهاجمة وعدد الضحايا والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وأنواع المعدات العسكرية والأسلحة المستخدمة في الهجمات (دوتش وهبال، 2018).

منذ اندلاع الحرب في سوريا، اعتمد المحققون على مواد المصادر المفتوحة، كمقاطع الفيديو على قنوات التواصل الاجتماعي التي تظهر هجمات صاروخية ودبابات مدمرة، بالإضافة إلى أسماء العسكريين والجنود القتلى. وفي أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ترافق توثيق الصراع في سوريا ونشره على قنوات التواصل الاجتماعي مع بدء الشركات التجارية بإطلاق أقمار صناعية قادرة على التقاط صور أرضية بدقة تصل إلى أقل من متر واحد (نحو 3.3 قدم). وفي المراحل الأولى من النزاع السوري، بات واضحاً أن معلومات المصادر المفتوحة لا تستخدم لنقل الإخبار فحسب، بل للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب أيضاً. وقد تجلّى ذلك في مقاطع الفيديو التي عرضت في قاعة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (دوبيرلي وشالي، 19 نيسان/ أبريل 2023).

ينقسم فريق التحقيق بين أعضاء عاملين داخل سوريا وآخرين متواجدين في دول أخرى (شاير، 2022). وحسب ريبستوفسكا (2022) تكتسب تحقيقات المصادر المفتوحة أهمية متزايدة في تغطية النزاعات. فهي لا تُبرز أهمية صور شهود العيان وأثرها فحسب، بل تمكن أيضاً من تغطية مجموعة واسعة من القضايا التي يصعب الوصول إليها بالطرق التقليدية، بالإضافة إلى تعزيز القيمة الاجتماعية لأصوات الضحايا.

إضافة لذلك، اتضح لكثيرين، خلال دراسة النزاعات في سوريا، أن مقاطع الفيديو والصور المأخوذة في ظروف النزاعات متاحة دائماً على منصات التواصل الاجتماعي، كتيوتر ويوتيوب، مما دفع إلى تأسيس الأرشيف السوري في عام 2014. وأكد مؤسس ومدير موقع بيلينغكات على أهمية تحديد الموقع الجغرافي والتحقق من المعلومات

الرقمية المنشورة على منصات، كتيليجرام وتويتر وفيسبوك وفكونتاكتي وتيك توك، للحفاظ على الأدلة ذات الصلة بالصحافة المعنية بتغطية الأضرار اللاحقة بالمدينين والإبلاغ عنها، وتقصي الحقائق من أجل قيام مساءلة حقيقية (دوتش وهابال، 2018).

الأرشيف السوري هو مبادرة سورية تهدف إلى صون الوثائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الأخرى المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع في سوريا، وتحسينها واستحضارها بغية استخدامها في قضايا المناصرة والعدالة والمساءلة القانونية في أزمنة الحرب. لكن الأطراف المتصارعة ومؤيدوها، استخدموا الإنترنت لنشر رسائلهم ودعايتهم أيضاً (هاوتر، 2021). وطوال العقد التالي، اكتسب تطبيق طريقة التحقيق هذه طابعاً رسمياً من خلال معايير وممارسات تدريب مستجدة، كبروتوكول بيركلي بشأن التحقيقات الرقمية للمصادر المفتوحة (آخر تحديث في عام 2022)، الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (متوفر باللغتين الإنكليزية والروسية). واليوم، فإن قنوات الأخبار ومنظمات حقوق الإنسان والبعثات الدولية لتقصي الحقائق والآليات القانونية الدولية المعنية بالتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي والجرائم الدولية، تستخدم بشكل اعتيادي معلومات المصادر المفتوحة بوصفها جزءاً أساسياً من عملها (دوبيرلي وشالي، 19 نيسان/ أبريل 2023).

المصادر المفتوحة وتطبيقاتها في الصحافة الاستقصائية

أحدثت أدوات الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية الجديدة تحولاً ثقافياً كبيراً تجلّى بظهور تحقيقات المصادر المفتوحة في الصحافة. وتستخدم هذه التحقيقات مصادر متاحة للجمهور، يمكن الاطلاع عليها من مصادر عامة مطبوعة أو الكترونية، دون أي تبعات قانونية أو أخلاقية. ورغم غياب الشفافية من جانب الحكومات في قضايا «المعلومات السرية» وحماية أسرار الدولة بموجب تطبيق قوانين معينة، كقوانين الأسرار الرسمية في المملكة المتحدة وقانون مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، فإن منصات معينة، كمنصة ويكيليكس، سهلت الاطلاع على معلومات سرية، مما أسهم بشكل مباشر في نجاح تحقيقات المصادر المفتوحة (غانغولي، 2022).

لا يقتصر التحدي الذي يواجه معلومات المصادر المفتوحة على إيجاد البيانات الصحيحة من المصادر العامة، بل يمتد أيضاً ليشمل غرلة ملايين المصادر المتاحة للعموم وفرزها للعثور على الأدلة ذات الصلة. وفي الجانب العسكري، تعمل معلومات المصادر المفتوحة، جنباً إلى جنب، مع معلومات المصادر البشرية ومعلومات المصادر الجغرافية المكانية والمعلومات المجمعّة من اعتراض الإشارات وتحليلها (ريتشيلسون 2015). وهذا الإطار أثر على النسخة الحالية من معلومات المصادر المفتوحة المطبقة في الصحافة، التي تصنف عموماً إلى معلومات قنوات التواصل الاجتماعي ومعلومات المصادر الجغرافية المكانية ومعلومات اعتراض الإشارات وتحليلها، كما يتضح في الجدول أدناه.

الشرح	الاسم الكامل	اختصار نموذج معلومات المصادر المفتوحة
معلومات مستخرجة من حسابات مواقع التواصل الاجتماعي على فيسبوك، وإنستغرام، وتمبلر، وتويتر، ولينكدإن، وساوند كلاود، وغيرها. وتتضمن البيانات الشخصية وبيانات الأنشطة وخرائط الشبكات الاجتماعية ومعلومات الموقع والاتصالات الشخصية، إلخ.	معلومات قنوات التواصل الاجتماعي	SOCMINT
سهل ظهور الأقمار الصناعية التجارية وتوفر بياناتها من قبل شركات عدة، ماكسار وبلانيت لابس وغيرها، وصول الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني إليها، وهذا يوفر نطاقاً هائلاً لإجراء تحقيقات مرئية، بدءاً من تتبع المواقع وتحديد المواقع الجغرافية، وصولاً إلى المراقبة عن بُعد لمناطق الصراع.	معلومات المصادر الجغرافية المكانية	GEOINT
يدخل أساساً في نطاق أمن الدولة، حيث يشير إلى ما يُسمى عادة «التنصت» أو اعتراض الإشارات، وهو نشاط غير قانوني غالباً، تقوم به عادة جهات حكومية، كوكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة ومقر الاتصالات الحكومية في المملكة المتحدة، وكلاهما كشفت عنه تسريبات سنودن عن المراقبة الجماعية. إلا أن هناك شكل ثانوي لاعتراض الإشارات يمكن للصحفيين والمجتمع المدني المشاركة فيه وهو مراقبة الإشارات الصادرة عن شبكات النقل. تتوفر هذه المعلومات في المجال العام، وتشمل بيانات الرحلات الجوية وبيانات ناقلات النفط والسفن البحرية، بالإضافة إلى بيانات حركة مرور البيانات على الشبكة المتاحة يدوياً من خلال التحليل الجنائي لموقع انترنت معين.	معلومات اعتراض الإشارات وتحليلها	SIGINT

شرح نماذج معلومات المصادر المفتوحة المستخدمة في الصحافة

حسب مخطوطة ستيل، تُصنف دوائر الاستخبارات مصادر بيانات معلومات المصادر المفتوحة إلى ست فئات مختلفة من تدفق المعلومات. ولا يزال هذا التصنيف مستخدماً في تحقيقات المصادر المفتوحة. ويعرض الجدول التالي هذه الفئات الست:

المصدر	الشرح
وسائل الإعلام	جميع أشكال المحتوى الإعلامي، كالصحف والإذاعة والتلفزيون والوسائط الرقمية.
الإنترنت	المنشورات الإلكترونية، كالدونات ومنتديات النقاش (موقع ردت مثلاً) ومواقع التواصل الاجتماعي.
البيانات الحكومية العامة	الموازنات، وجلسات الاستماع، والمؤتمرات الصحفية، والتقارير الحكومية العامة، والخطب والتصريحات.
المنشورات الأكاديمية	المجلات، والرسائل العلمية، والأبحاث الأكاديمية، والأطروحات والندوات.
البيانات التجارية	قواعد البيانات، والمعلومات المالية والصناعية، والصور التجارية.
الأدبيات	مستندات العمل، وبراءات الاختراع، المسودات والنسخ الأولية، والوثائق التجارية، ونشرات الأخبار.

فئات المصادر المفتوحة المتاحة

تطبيقات برامج المصادر المفتوحة

فيما يلي بعض أفضل تطبيقات المصادر المفتوحة:

- * يُستخدم نظام التشغيل لينكس في عدد كبير من الخوادم والأجهزة.
- * يُعدّ كلاً من موزيلا فايرفوكس وكروميوم من خيارات متصفحات المصادر المفتوحة.
- * يُعدّ برنامجي ليبر أوفيس وأباتشي أوبن أوفيس بدائل مجانية لمايكروسوفت أوفيس.
- * يساعد موقعي وورد برس وجوملا في إنشاء المواقع الإلكترونية.
- * يستخدم برنامج جيمب لتحرير الصور. بينما يستخدم برنامج بلندر لإنشاء محتوى ثلاثي الأبعاد.
- * يُستخدم نظامي بوستغري إس كيو إل وماي إس كيو إل في إدارة قواعد البيانات.
- * يستعرض برنامجي أباتشي ونجينكس محتوى مواقع الإنترنت، ويُنظمان الحركة عليها.

- * إيكليس وجيت هما برنامجين للتطوير.
- * يساعد برنامج كيو جي آي إس في عرض الخرائط والبيانات الجغرافية (أكاديمي، 2023).

قوانين حرية التعبير والاطلاع على المعلومات

تكتسب قوانين حرية التعبير والحق في الاطلاع على المعلومات أهمية بالغة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، فإن معظم المعلومات المتداولة فيها مزيفة، مما يزيد صعوبة تحديد مصادر المعلومات الموثوقة ويحد من مصداقيتها. ولمعالجة ذلك، يعطي البعض الأولوية لمشكلة نشر المعلومات المضللة، بينما يزعم آخرون أن القانون الدولي يحمي حرية التعبير وتدفق المعلومات، وأن الملاحقة القضائية بسبب التعبير عن الرأي تثير مخاوف الصحفيين (بوميرانز وشويد، 2021).

يؤكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على أن «الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضاً على الإنترنت وفي وسائل الإعلام، ولا سيما حرية التعبير». فحرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان ومركز حماية حقوق الإنسان. وتنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك الفقرة 2 من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن «لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها». كما تؤكد صكوك دولية أخرى على الحق في حرية التعبير (بوميرانز وشويد، 2021، وسين، 1999، وشيرازي، 2008).

ويؤكد بعض الباحثين على أهمية قيام أنظمة ديمقراطية دستورية في الشرق الأوسط لأنها تؤسس للحريات من خلال حماية الحريات المدنية والحقوق السياسية (لوندستروم، 2005، بافيتا وآخرون، 2014، شيرازي، 2008). ويكتسب الحق في الاطلاع على المعلومات أهمية بالغة في أوقات الحرب والنزاعات، لأنه يعطي الحق للمواطنين في معرفة سياسات حكومتهم. ويجب على الحكومات الكشف عن المعلومات بما يخدم المصلحة العامة، والإقرار بضرورة وجود صحافة مستقلة وغير خاضعة للرقابة ضماناً لحرية ممارسة هذه الحقوق (كارانيكولاس، 2020). ويُعد الالتزام بالمواد المعنية بالحرية أمراً ضرورياً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتعامل مع الحروب دون تقييد حرية الصحفيين في الاطلاع على المعلومات (بوميرانز وشويد، 2021).

استخدمت حكومات المنطقة استراتيجيات مختلفة لمواجهة حالات الحرب، بما في ذلك تشديد القيود على حرية التعبير وإعلان حالة الطوارئ (ليكوري أونيل، 2020). كما سنت قوانين الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية لمعاقبة ناشري الأخبار والشائعات الكاذبة. إن الحكومات التي تحد من حرية التعبير والاطلاع على المعلومات تنتهك القوانين الدولية التي تحمي هذه الحقوق الأساسية، وقد تعرض الأمن القومي للخطر، إضافة إلى أنها تتجاهل غالباً القيود الأساسية ذات الصلة بالصحة العامة (رادويني، 2020، ناديكاتو، 2020).

الرقابة الرقمية وحرية الصحافة

يعرب الباحثون العرب عن قلقهم ازاء القيود المفروضة على حرية الصحافة ورقابة القوانين، ولا يهتمون كثيراً بممارسات الدول العربية في مجال الرقابة الرقمية (انظر مثلاً، العشري 2022 أ و2021 ب). ويُعد التحرر من الرقابة جانباً أساسياً من حرية الصحافة في الدول العربية التي تُصنف ضمن «مجتمعات الرقابة». ومع أن صحفيين كثيرين ينفذون أنشطة استقصائية ويحملون المسؤولية للحكام والمؤسسات النافذة، إلا أنهم بحاجة للتحرر من قيود الرقابة الحكومية (ميلز 2019، أندريفيتش 2006). ووصفت دراسة لمنظمة «قلم أميركا» (2014) مجتمع الرقابة بأنه «مجتمع لا يستطيع فيه الأفراد التحرر من الرقابة». وذكرت الدراسة أن 75% من المواطنين المقيمين في دول ديمقراطية أعربوا عن قلقهم من الممارسات الرقابية، مقابل 80% في الدول غير الديمقراطية، وأضافت بأن الرقابة الذاتية تزداد باضطراد في الدول الاستبدادية. وخلقت الحكومات العربية الآن «مجتمعاً رقابياً»، تلتقي فيه مراقبة الدولة مع مراقبة الصحفيين، مما يسمح للسلطات بجمع معلومات عن الصحفيين العاملين في مختلف وسائل الإعلام بذريعة الأمن القومي. ونتيجة ذلك، يشعر الصحفيون بالقلق إزاء قدرة الحكومات على تتبع أنشطتهم، بما في ذلك تفاعلهم على قنوات التواصل الاجتماعي. ويثير ذلك مخاوفهم بشأن حرمتهم في التعبير، وازدياد العقوبات التي تعيق دورهم الأساسي في الرقابة العامة (لاشمار، 2018).

يتحدث ماكويل (2010) عن أشكال مُتعددة مُصممة لمراقبة الصحفيين. ويتضمن الشكل الأول اعتراف الصحفيين أنفسهم بدورهم الرقابي الذي يتطلب منهم استخدام وسائل سرية، كالتسجيلات الصوتية والمرئية، لتتبع تصرفات السياسيين ونشر الأخبار. أما الشكل الثاني فتقوم به سلطات الدولة التي تراقب الأنشطة السياسية في البيئات الإلكترونية وغير الإلكترونية.

ولاحظ تسوي ولي (2019) أن تحقيق أمن رقمي فعال قد يكون صعباً، ولاسيما فهم العوامل المؤثرة على سلوكيات المستخدمين ذات الصلة بالأمن القومي. وتستغل الحكومات العربية الخوف لتقويض الديمقراطية، والتضييق على الحريات المدنية، وخلق النقاش، والسيطرة على المعارضة. وهذا يخلق بيئة قمعية «ذات حدين» يفرض أفرادها على أنفسهم قيوداً ذاتية (إيلي وآخرون 2016 ص 305، فريدمان 2011).

ويؤكد جميل (2021) أن الرقابة على أعمال الصحفيين لا تقتصر على وسائل الإعلام التي يعملون بها، بل تمارسها السلطات أيضاً عند سن قوانين رقمية جديدة وإنشاء هيئات رقابية مختلفة. فبموجب هذه القوانين، يتعرض الصحفيون للتهديد والضغط من قبل السياسيين والهيئات الحكومية التي تسعى إلى تبرير إجراءات الرقابة المتطورة هذه باسم الأمن القومي (إيلي وآخرون، 2016). ويتحدث ستويتشيف (2016) عن وجود اختلافات جوهرية في ردود فعل الصحفيين على التهديد والترهيب وأشكال العنف الأخرى التي تختلف بين دولة وأخرى. وتُعرب لجان حرية الصحافة في الدول العربية عن قلقها إزاء التهديدات التي تتعرض لها الصحافة جراء تطبيق قوانين رقمية صارمة تُبيح إغلاق المواقع الصحفية الإلكترونية، بينما يتعرض الصحفيون للتعذيب والعنف الجسدي. وتوصف حرية الصحافة عموماً بأنها مستهدفة ومعرضة غالباً للتآكل (ماركس، 2002).

سوريا والرقابة الرقمية

في أعقاب ثورات الربيع العربي في عام 2011، شهدت المؤسسات الإعلامية في الدول العربية رقابة مشددة. وجاء ذلك نتيجة المشهد السياسي المعقد ومحاولات الأنظمة الاستبدادية قمع أي حركات ثورية مضادة (شايرز، 2022). وبسبب ذلك، ضاقت مساحة حرية التعبير والرأي، لكن الناشطين الجماهيريين والسياسيين استخدموا المنصات الإلكترونية لتنظيم أنفسهم وإشعال الثورات ومعارضة التغيرات المجتمعية. وردت الدول بتشديد السيطرة على المواقع الإلكترونية، ولاسيما في المرحلة الانتقالية الثانية (العشري، 2021 أ، 2021 ب، 2021 ج). ومع انتشار الصراعات والحروب وتفاقم الاستبداد وتدهور الأوضاع الناجمة عن الأزمات السياسية، احتكرت حكومات الدول العربية التكنولوجيا، واستخدمت منصات التواصل الاجتماعي لدعم سياساتها. وأصبحت التهديدات الموجهة لحرية الصحافة والقيود المفروضة على حرية الاطلاع على المعلومات قضايا إشكالية أكثر من أي وقت مضى (العشري، 2019). وتطبق الدول العربية أساليب رقابة رقمية بموجب قوانين حديثة تسمح بحجب المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي.

في بداية الثورة السورية، أصدر النظام السوري قانون الإعلام بالمرسوم التشريعي رقم 108 لعام 2011، الذي قنن بموجبه الرقابة على عدد كبير من المواقع الإلكترونية، وفرض حظراً كاملاً على وسائل الإعلام المستقلة، وشدد العقوبات على مخالفات العمل الصحفي والإعلامي. وجاء أحدث قانون بشأن الجريمة المعلوماتية رقم 20 لعام 2022، ليشدد القيود المفروضة على حرية الصحافة والرأي والتعبير. وقد أصدر رئيس النظام السوري بشار الأسد هذا القانون في 18 نيسان/أبريل 2022، ونص على إعادة تنظيم القواعد القانونية الجزائية للجريمة المعلوماتية التي تضمنها المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2012، وتضمن مواداً تنتهك حرية الصحافة والرأي والتعبير، وتهدد الحقوق والخصوصية الرقمية على الإنترنت. ويحتوي القانون على 50 مادة تتضمن تشديد العقوبات على نشر أي محتوى على الإنترنت تعتبره السلطات معارضاً. كما يفرض عقوبات بالسجن والغرامة على كل من ينشر محتوى رقمياً بقصد «قلب أو تغيير نظام الحكم في الدولة»، أو «النيل من هبة الدولة أو المساس بالوحدة الوطنية» (فراري، 2022، العشري، 2023).

منذ آذار/مارس 2011، سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال النظام السوري 176 شخصاً بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، بينهم 21 امرأة. وشمل ذلك صحفيين ومواطنين صحفيين وعاملين في مجال الإعلام. وحدثت هذه الاعتقالات في الفترة بين إصدار القانون في 18 نيسان/أبريل 2022 وأيار/مايو 2024. كما يضم كلاً من الأجهزة الأمنية الأربعة الكبرى فرعاً خاصاً يراقب نشاط وسائل الإعلام المحلية والدولية السمعية والمطبوعة والمرئية، بالإضافة إلى قنوات التواصل الاجتماعي.

تطور الصحافة الاستقصائية في سوريا

يُعدّ مفهوم الصحافة الاستقصائية حديث العهد في العالم العربي، وقد تأخر ظهوره بسبب غياب البيئة الديمقراطية الداعمة لهذا المجال تحديداً. وكشف المؤتمر العالمي للصحافة الاستقصائية في جنيف في عام 2009 عن تحقيقات جريئة طالت دولاً كثيرة، ليس من بينها سوى عدد محدود من الدول العربية ودول الجنوب، الأمر الذي يعزى إلى تقييد الحريات فيها (بيباوي، 2019).

بدأت تجارب الصحافة الاستقصائية بشكل فردي ومتقطع من قبل صحفيين يسعون إلى اجترار أسلوب جديد في الصحافة العربية. وكان هذا هو حال سوريا إلى أن ظهرت جهود خارجية منظمة واکبت إنشاء منظمة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج) التي تغطي الأردن ولبنان وسوريا في عام 2005. وتهدف أريج إلى تعزيز ثقافة الصحافة الاستقصائية في العالم العربي، حيث قدمت تمويلاً لإجراء تحقيقات في تسع دول عربية بحلول عام 2009. وفي عام 2010، أطلق برنامج بالتعاون مع المركز الدولي للصحفيين بهدف تأسيس الصحافة الاستقصائية من خلال تشكيل وحدات متخصصة في الأردن وفلسطين ومصر (العشري، 2024، أماندا 2021).

وتلقى الصحفيون السوريون تدريباً على الصحافة الاستقصائية، على أن يتجنبوا تحقيقات كشف الفساد الحساسة سياسياً. ورغم ذلك، نجح الصحفيون السوريون في هذا المجال (أريج، 2017). وقبل الأزمة السورية، نُفذت بعض التحقيقات من قبل صحفيين سوريين تلقوا تدريباً من أريج على الصحافة الاستقصائية. وركز أحد التحقيقات المهمة على المستشفيات المحلية المهملة، مما حدا بالحكومة إلى تشكيل لجنة محلية لمعالجة الأمر (بيرالتا غارسيا وأورياتشي، 2021).

كشفت دليل الصحافة الاستقصائية، الذي نشرته أريج، أن غالبية التحقيقات، التي دعمتها المنظمة بين عامي 2010 و2013، صدرت في الأردن ومصر وفلسطين واليمن (56 تحقيقاً)، بينما توزعت البقية (17 تحقيقاً) على دول عربية أخرى، ومنها سوريا. وبين عامي 2010 و2012، احتلت التحقيقات الاستقصائية في سوريا المرتبة الثالثة من حيث العدد، بواقع 7 تحقيقات، شكلت 17.5% من إجمالي التحقيقات في دول الربيع العربي.

وهذا لا ينتقص من أهمية الصحافة الاستقصائية السورية خلال تلك الفترة، لكنه يعكس الإطار الأوسع في العالم العربي. وبين عامي 2015 و2017، بلغت التحقيقات الاستقصائية السورية 10% من إجمالي تحقيقات أريج، متخلفة عن مصر (20%) وتونس (15%) وفلسطين (15%)، ومساوية للأردن ولبنان واليمن. وهذا يشير إلى تقدم تدريجي للصحافة الاستقصائية السورية بعد سنوات من التراجع.

وفي عام 2016، أنشأ ثلاثة صحفيين يعيشون في الخارج الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية (سراج)، على غرار الشبكة العراقية للصحافة الاستقصائية (نيريج) في عام 2011، والشبكة المغربية للصحفيين الاستقصائيين (ميراج) والمؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية في عام 2015. وقد واکبت الصحافة الاستقصائية السورية تطور الصحافة الاستقصائية العربية. وبحلول عام 2018، درّبت سراج 30 صحفياً محلياً ومواطناً صحفياً، وحصلت على جائزة مركز التوجيه في شبكة الصحفيين الدوليين، مما أسهم في استدامة إنتاج التحقيقات الاستقصائية. وتلقى الوحدة الآن دعماً لتنفيذ

تحقيقات استقصائية من خمس مؤسسات دولية، وأصبحت تنشر بين 10 إلى 12 تحقيقاً سنوياً في مختلف المناطق السورية (هاريس وويليامز، 2018).

وتشارك الصحافة الاستقصائية السورية حالياً في مشاريع دولية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين ومشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد. وكان تحقيق «مفاتيح دبي» أحدث تعاون بينهما، وقد نُشر في أيار/ مايو 2024 بالتعاون بين سراج ودرج.

تحديات الصحافة الاستقصائية في سوريا

شكلت التغطية الإعلامية اليومية لأخبار سوريا والحرب المندلعة فيها تحولاً في بؤرة الاهتمام. حيث لم تعد المواد الصحفية تُقيم وفق تكامل المحتوى أو جودته، بل وفق دقته وأثره وردود الفعل عليه. وتمحور التركيز على مهنية التغطية الصحفية وشمولية عناصر المنتج في معرفة الحقائق من خلال كشف المستور والغوص فيما وراء الحدث.

وتسببت الفوضى وانهيار القانون والنظام في سوريا، إلى جانب الصراع بين مختلف الأطراف لفرض الهيمنة والنفوذ، ولاسيما بين الفصائل المتحاربة، بزيادة ملحوظة في التغطية الإخبارية والتحقيقات في مختلف المنصات الإعلامية. وجاءت الحاجة إلى الصحافة الاستقصائية في سوريا، من ضرورة البحث وتقصي الحقائق وتدقيق المعلومات واختبار الأفكار والقرصيات والمواد الصحفية، وصولاً في نهاية المطاف إلى كشف الحقيقة بأدلة موثقة، ومحاسبة المسؤولين والسياسيين والجهات الفاعلة والأطراف المعنية الأخرى (الإبراهيم، 2018).

ولتنفيذ هذه المهام، اجتمع الصحفيون والمراسلون الاستقصائيون السوريون تحت مظلة الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية (سراج). لقد دفع غياب الصحافة المؤثرة في سوريا لإنشاء هذه الشبكة في أوائل عام 2016، وأصبحت أول وحدة تحقيق استقصائي في سوريا. وتطلب التدفق المستمر للأخبار والمعلومات، إلى جانب المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون في الميدان، تشكيل فريق لمراقبة المعلومات والتحقق منها. وتعرضت سراج لمخاطر كثيرة، ومنها مخاطر أمنية، وهذا أمر مفهوم في ظل تصنيف سوريا السوء في مجال الحريات الصحفية. لقد تضمن عمل الوحدة، تقصي الحقائق والتحقق من المعلومات والصور وتأكيد روايات الشهود، وسط بيئة معلومات معقدة ومتضاربة. وكشفت التهديدات المستمرة للصحفيين واعتقال عدد كبير منهم أو قتلهم، مخاطر التغطية الصحفية في هذه المنطقة.

تشمل تحديات الصحافة الاستقصائية عاملي الوقت والجهد، إلى جانب التكلفة المالية. وتنتج «سراج» أو تشارك في قرابة 20 تحقيقاً سنوياً تُنشر في وسائل إعلام دولية وإقليمية، كصحيفة «الغارديان» ومؤسسة «مكافحة الجريمة المنظمة والفساد» ومنظمة «لايت هاوس ريبورت»، إلى جانب شراكتها مع موقع «درج ميديا» باللغة العربية.

وتُعد القيود الأمنية والسياسية من أهم التحديات، ولا تخفى القيود المفروضة على الصحافة الحرة، ولاسيما الصحافة الاستقصائية، حيث تسعى الأنظمة الحاكمة

للسيطرة على وسائل الإعلام، مما يقيد عمل الصحفيين المستقلين. ويُعد التخطيط الأمني بالغ الأهمية قبل البدء بإعداد أي تحقيق استقصائي، حيث ينبغي تقييم المخاطر الأمنية المحتملة باستخدام نموذج مصمم خصيصاً لتحديد مستوى المخاطر. وتختلف المخاطر من مادة إلى أخرى، ففي بعض الحالات يجب التخلي عن تنفيذ التحقيق لضمان سلامة الصحفيين، بينما من المستحسن في حالات أخرى أن تُدار المخاطر بشكل فعال، حتى لو أثار ذلك جدلاً حاداً وتهديدات ضد فريق العمل (نيسر، 2024).

مصادر مفتوحة لتغطية الحروب والنزاعات

تكتسب تحقيقات المصادر المفتوحة أهمية خاصة في أوقات الصراع، وتلعب دوراً مهماً في تغطيتها.

لقد أحدث تطور تكنولوجيا الاتصالات ثورة في عالم الصحافة، وفتح آفاقاً جديدة لإجراء تحقيقات صحفية، عندما لا تجدي الطرق التقليدية نفعاً. وهذا يعني أن حالات الصراع، المعرضة كثيراً لحالات التزييف والخداع، تتطلب عدم الركون إلى الادعاءات المتحيزة للمشاركين أو المعلومات المضللة التي ينشرها أناس غير مطلعين. ويُفضل بدلاً من ذلك، استخدام البيانات السمعية والبصرية من الضحايا أو الشهود أو الجناة للتحقق بشكل مستقل. ويُساعد انتشار استخدام الهواتف الذكية وقنوات التواصل الاجتماعي في الكشف عن معظم الأنشطة البشرية والتدقيق فيها، واعتبارها شاهداً رقمياً (أحمد، 2024).

الجانب الاقتصادي لاستخدام المصادر المفتوحة: رغم الأهمية التي اكتسبتها المصادر البشرية في التحقيقات الصحفية التقليدية، إلا أن التطورات الأخيرة دفعت الصحافة إلى زيادة الاعتماد على المحتوى الناشئ من قبل المستخدمين. ونظراً للقيود المالية، اضطر عدد كبير من المؤسسات الإعلامية إلى خفض موازنتها، وكانت تغطية وسائل الإعلام الأجنبية والتحقيقات الاستقصائية أكبر الخاسرين.

الجانب الأمني: تراجع الوصول الآمن إلى المواقع المهمة. وفي الوقت نفسه، بدأت الأطراف الحكومية وغير الحكومية باستخدام قنوات التواصل الاجتماعي وتسجيلات الفيديو لنشر رواياتها، بدلاً من استمالة المراسلين الأجانب للحصول على تغطية موالية. وبات لا غنى عن الصحفيين الذين كانوا مصدر إزعاج أو تهديد في السابق. وفي سوريا، تعرض الصحفيون للتهديد وأعمال العنف، من قبل نظام الأسد وتنظيم داعش والجماعات المنضوية تحت لواء القاعدة. يُضيق نظام الأسد على التغطية الإعلامية من خلال التحكم في الوصول إلى مواقع الأحداث واستهداف المراسلين غير المصرح لهم. لقد أثار مقتل مراسلة صنداي تايمز ماري كولفين ومراسل نيويورك تايمز أنتوني شديد في سوريا انتقادات ودعاوى قضائية ضد الصحف، مما جعل المؤسسات الإخبارية تتردد في إرسال الصحفيين دون موافقة النظام. ورغم أن الموافقة تؤمن الوصول وبعض الحماية، إلا أنها تحد أيضاً من استقلالية الصحفيين وحركتهم (سميث، 2018).

زادت الحرب السورية من الاعتماد على صور شهود العيان في تغطية النزاعات، وكثفت الجهود لإضفاء طابع مهني على الصحافة الاستقصائية من مصادر مفتوحة. وقامت شبكات الأخبار العالمية، كنيويورك تايمز، وبي بي سي أفريقيا أي، وبي بي سي

الشرق الأوسط، والقناة الرابعة، وقناة الجزيرة، وبروبابليكا، وإن بي سي، بدمج تحقيقات المصادر المفتوحة في عملها. وأتاح لهم هذا النهج تغطية مجموعة واسعة من القضايا التي يتعذر تغطيتها بالطرق التقليدية، وعزز استخدام أساليب تحقيق مبتكرة وتعاونية (ريستوفسكا، 2022).

أزمة ثقة: حتى في ظل غياب القيود، تواجه الصحافة أزمة مصداقية. وليس انعدام الثقة بهذه المهنة أمراً جديداً، فلا تزال مهنة الصحفي من بين المهن الخمس الأقل ثقة في المملكة المتحدة وفقاً لمؤشر إيسوس موري للثقة (Ipsos MORI Veracity Index). كما ليس في صالح الصحفيين الجادين التشارك في لقب «صحفي» مع مخترقي الصحف الصفراء ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يفتقرون إلى النزاهة أو الدقة. ويمكن لصحافة المصادر المفتوحة التغلب على هذه المصاعب بإعادة الاعتبار لأهمية الحقائق، والتأكيد على إمكانية التحقق. لقد شكلت الحرب في سوريا حافزاً لابتكارات عدة في هذا المجال. وبفضل الهواتف الذكية وقنوات التواصل الاجتماعي، أصبح هذا الصراع أحد أفضل الصراعات توثيقاً في التاريخ (أحمد، 2024).

لكن ذلك لم يمنع نشوء حملة تضليل غير مسبوقة. فقد حاول نظام الأسد التحكم بالسردية الإعلامية من خلال حظر تصاريح الدخول على الصحفيين المصنفين غير متعاطفين، وتهديد غير المصريح لهم، مما جعل التغطية الصحفية المستقلة أمراً خطراً. وقد دفع ذلك مؤسسات إعلامية عدة إلى اعتماد المحتوى الذي يُنشئه المستخدمون، وهو رغم فائدته ينطوي على خطر التلاعب، لكن أبحاث المصادر المفتوحة ابتكرت أدوات تحقق من المواد السمعية البصرية، مما قلص كمية المعلومات الخاطئة (كويتل وآخرون، 2019). كما ساعدت هذه الابتكارات المجتمع الدولي على التغلب على العقبات التي وضعها الجناة أمام العدالة. ففي عام 2017، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول لائحة اتهام ضد أمير الحرب الليبي محمود الورفلي، بدعوى القتل خارج نطاق القضاء، بناء على أدلة مستمدة من مصادر مفتوحة. وكان لهذا أثر إيجابي على الصحافة أيضاً، وشجع على زيادة مستوى الدقة والبراعة حتى بين الصحفيين التقليديين. كما أظهر محدودية المصادر البشرية التقليدية، المعرضة للتحييز ونشر معلومات مضللة أحياناً (أحمد، 2024).

القيود على صحافة المصادر المفتوحة: قد لا تلبى تحقيقات المصادر المفتوحة، المقيدة بالضرورات الصحفية، احتياجات التواصل لدى منتجي صور شهود العيان. ومع أنها تساعد في ظهور أصوات متنوعة، إلا أنها لا تلبى جميع تطلعاتهم أو احتياجاتهم بشكل فعال (ريستوفسكا، 2022).

الأسس الأخلاقية لصحافة المصادر المفتوحة في وسائل الإعلام

لا تتوفر أدبيات أكاديمية كافية بشأن المنظومة الأخلاقية لصحافة المصادر المفتوحة في المواقع الإخبارية. وتشير معظم بحوث التحقيقات الاستقصائية إلى أن المؤسسات الصحفية المعنية بذلك تؤكد على التواصل والشفافية والدقة.

في السنوات الأخيرة وبعد ثورات عام 2011، توسعت دائرة التحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر بإشراف مؤسسات تحقيق صحفية مختلفة. تعتمد هذه المؤسسات على مصادر معلومات متاحة للجميع على الإنترنت، كمقاطع فيديو وصور وبيانات أخرى من قنوات التواصل الاجتماعي. وتقوم بتحديد مواقع الأحداث بمقارنة الصور ومقاطع الفيديو مع صور الأقمار الصناعية، والتنقيب في الشبكة العميقة بحثاً عن سجلات حكومية. وقد تزايد استخدام هذه الأدوات من قبل المحققين القانونيين والباحثين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين (العشري، 2024 أ). ولا توجد، حتى الآن، إرشادات واضحة بشأن التقنيات أو الأدوات التي يجب استخدامها في مختلف السيناريوهات. وفي حين نشرت قناة الجزيرة وموقع بيلينغكات وثائق توضح نهجها وأساليبها المتبعة، إلا أن المطلوب هو وضع قواعد محددة لأخلاقيات التحقيق الاستقصائي، ولاسيما في قضايا معينة، كالتحقيق بشأن روسيا وأوكرانيا مثلاً (بورنيس، 2022).

أظهرت الأدبيات ذات الصلة بتعامل المؤسسات الإعلامية مع قضايا الخصوصية الصحفية أن المدونات الأخلاقية هي أدوات مساءلة مهمة. ذلك لأنها تعالج تحديات معينة تواجه التحقيقات الاستقصائية، كعدم الدقة الناجم عن التحيز اللاواعي، ونقص التحقق، وقلة الخبرة البحثية، والأذى الجسدي أو الرقمي أو النفسي، والحط من الكرامة. لقد أعدت المبادئ التوجيهية الأخلاقية لتعزيز اتخاذ قرارات أخلاقية تخفف الضرر الواقع على الأفراد والمجتمعات والمنظمات والمجتمع ككل (بيباوي، 2019).

يجب وضع السلامة على رأس أولويات المحققين، بما في ذلك سلامة جميع الأطراف المعنية، كفريق التحقيق والجنّة والمارة والضحايا وأفراد أسرهم، سواء كان التحقيق صحفياً أو قانونياً أو لمناصرة قضية معينة. ويجب أن تشمل اعتبارات السلامة الأمان الجسدي والرقمي والنفسي الاجتماعي لجميع المعنيين. وفي هذا الصدد، يمكن إخفاء الهوية الحقيقية واستخدام أسماء مستعارة لحماية الضحايا والشهود والمصادر الأخرى وسلامتهم (أشداون، 2022). كما تُعد دقة التحقيق أمراً بالغ الأهمية لتحقيق العدالة وتعزيز مصداقية تحقيقات المصادر المفتوحة الرقمية. كما يجب مراعاة التنوع لأفراد الفريق، من حيث الجندر والإثنية واللغة ومجالات الخبرة (بيباوي، 2016).

وتتضمن الضمانات الإضافية للجودة اختبار فرضيات عمل متعددة، أو إثبات «فرضية العدم». فالصحفيون يركزون على «التغطية المضادة»، بينما يجرب المحامون النظريات المتعددة. ولذلك، يجب إخضاع التحقيق الاستقصائي لمراجعة أقران لضمان الدقة (العشري، 2023).

يكتسب التحقق من المعلومات الرقمية أهمية خاصة، نظراً لاحتمال انتزاع الصور ومقاطع الفيديو ومحتويات الإنترنت الأخرى من سياقها، أو التلاعب بها رقمياً، أو إنشائها بواسطة الذكاء الاصطناعي. وتُعد الكرامة القيمة الثالثة المشتركة بين محققي المصادر المفتوحة، وهي مبدأ أساسي في الإطار الدولي لحقوق الإنسان. ويعني مفهوم الكرامة احترام حقوق وقيمة جميع الأفراد المشاركين في التحقيق

(كارسون، 2019). وفي إطار تحقيقات المصادر المفتوحة، تتجلى الكرامة بأوجه شتى، منها الاعتراف بجهود المساهمين التي يتم تجاهلها غالباً، وضمان دور الناجين من الضحايا في تحديد أولويات التحقيق والاستفادة من نتائجه، واختيار المشاركين بعناية، والحصول على الإذن باستخدام بيانات حساسة من قنوات التواصل الاجتماعي، ودمج مجموعة متنوعة من وجهات النظر لتقليل التحيز وزيادة التمثيل العام للتحقيق (زاميث، 2023).

المنهجية

تستخدم هذه الدراسة منهجية بحث نوعي صالحة لفحص الطبيعة المعقدة والذاتية لاستخدام معلومات المصادر المفتوحة في إعداد التحقيقات الاستقصائية، ولاسيما في ظروف الحرب. وتتكون هذه المنهجية من عنصرين أساسيين:

1) تحليل التحقيقات المنشورة

إجراء تحليل شامل للتحقيقات التي اعتمدت بشكل رئيسي على معلومات المصادر المفتوحة. ويساعد هذا التحليل في تحديد الأنماط وأفضل الممارسات والتحديات الناشئة عن استخدامها في إعداد التحقيقات الاستقصائية خلال الصراع.

2) استبيانات شملت 92 صحفياً سورياً

إجراء استبيانات تشمل 29 صحفياً سورياً لمعرفة آرائهم الصريحة بشأن استخدام معلومات المصادر المفتوحة في التحقيقات الصحفية الاستقصائية أثناء الحرب. وتشمل هذه العينة صحفيين ناشطين في تغطية الصراع السوري الحالي، وهذا يقدم صورة غنية عن تجاربهم، والتحديات التي تواجههم، واستراتيجياتهم في استخدام معلومات المصادر المفتوحة في عملهم.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد مدى استخدام الصحفيين والمحللين لمعلومات المصادر المفتوحة في التحقيقات الصحفية الاستقصائية أثناء الحرب، ولاسيما في الصراع السوري الدائر حالياً.

- **دراسة دور معلومات المصادر المفتوحة في إعداد تحقيقات صحفية استقصائية:** التحقق من مدى مساهمة أدوات وتقنيات معلومات المصادر المفتوحة في الكشف عن المعلومات والتحقق منها.
- **فهم المنهجية:** اكتشاف الأساليب التي يستخدمها الصحفيون في إدراج معلومات المصادر المفتوحة في تحقيقاتهم الصحفية الاستقصائية.
- **تحديد الأدوات:** تحديد الأدوات المستخدمة من قبل الصحفيين وتقييمها.
- **تحليل التحديات التي تواجه الصحفيين والمحليين:** فهم الصعوبات التي تواجه الصحفيين المهنيين في سوريا، كالقيود الحكومية والقوانين.

النتائج

تحليل التحقيقات المنشورة

في عام 2023، أطلق المركز السوري للإعلام وحرية التعبير برنامجاً تدريبياً على الصحافة الاستقصائية في مختلف مناطق توزيع النفوذ في سوريا. وفي إطار هذا البرنامج، أنتج صحفيون وصحفيات من سوريا ست تحقيقات صحفية.

الرقم	عنوان التحقيق
1	الأنين بصمت: مرضى السرطان في شمال سوريا تحت رحمة المعابر
2	وعي ناقص: مناهج المرحلة الابتدائية في سوريا تفتقر للمعلومات التي تتناول أزمة المياه القادمة
3	قطاع الأدوية المواطن يدفع ثمن «حرب تسعير» الأدوية بين وزارة الصحة السورية والمصنعين المحليين
4	تلوث المياه يهدد نازحي مخيمات إدلب، ومخاوف من الكوليرا في القامشلي (الجزء الأول) القامشلي ومخاوف من الكوليرا (الجزء الثاني)
5	سوريا: مواليد «الحرب» الطويلة أيضا يكبرون... كتمان القيد يُفاقم التسرب المدرسي وعمالة الأطفال
6	التعليم في شمال سوريا الاتجاه نحو خصخصة التعليم وعدم حوكمته.. يزيدان الفجوة بين الطلاب والمدارس في حلب وإدلب

يهدف استخدام منهجية تحليل المحتوى إلى تحديد مدى اعتماد الصحفيين الذين نفذوا التحقيقات الستة على المصادر المفتوحة، مقابل المصادر الرسمية، في إنجاز موادهم المنشورة. وهذا يجيب على أول أسئلة الدراسة: ما مدى استخدام الصحفيين الاستقصائيين السوريين للمصادر المفتوحة في عملهم؟ ويشكل نظام الفئات الذي يشمل جميع جوانب الدراسة الأداة الأساسية لتحليل المحتوى. وهذه طريقة ذاتية بطبيعتها تسمح بالمرونة. ومع ذلك، ويمكن التحقق منها موضوعياً في كل دراسة لضمان الموثوقية والدقة. ونركز في هذه الدراسة على فئتين رئيسيتين: المصادر البشرية والمصادر المفتوحة (كولباخر، 2006).

تتضمن المصادر المفتوحة فئات فرعية. ويحدد موقع بيلينغكات خمس عشرة فئة للمصادر والأدوات المفتوحة، ويستخدم بعضاً منها للتحقق من الصور ومقاطع الفيديو، بالإضافة إلى أدلة تعليمية وأدوات أرشفة على شبكة الإنترنت. ويركز دليل قناة الجزيرة على خمس فئات رئيسية، تتضمن تتبع السفن والطائرات وقواعد بيانات الأسلحة وقواعد بيانات أصحاب الشركات وصور الأقمار الصناعية. كما تشمل شبكات التواصل الاجتماعي وأدوات التحقق من الصور ومقاطع الفيديو. ثم أجريت بعض المقابلات لدراسة التحديات التي تواجه الصحفيين عند استخدام المصادر المفتوحة في تحقيقاتهم الاستقصائية. وهذا يجب على ثاني سؤال في الدراسة: ما العقبات التي تحول دون استخدام المصادر المفتوحة في الصحافة الاستقصائية في سوريا؟

بعد دراسة مدى اعتماد الصحفيين على المصادر المفتوحة واكتشاف التحديات المطروحة، يمكن اقتراح توصيات عملية لتعزيز ثقافة استخدام المصادر المفتوحة في العمل الصحفي، ولاسيما في التحقيقات الاستقصائية. وتتضمن منهجية تحليل المحتوى قراءة المواد الصحفية، وتحديد جميع المصادر المذكورة في النص، وفرزها إلى مصادر بشرية أو مصادر مفتوحة، واستبعاد المصادر غير المذكورة بشكل صريح. وجرى تحليل المقابلات باستخدام نهج كوبلاند الذي يلخص محتوى المقابلة من خلال إعادة صياغة وتعميم وتكثيف النقاط الرئيسية (كوبلاند، 2014).

إن تركيب المعلومات التي جُمعت خلال تحليل المحتوى والمقابلات يتيح لنا استخلاص الأفكار وتقديمها بما يعزز استخدام المصادر المفتوحة في الصحافة الاستقصائية في سوريا.

التحقيق الأول

عنوان التحقيق: الأنين بصمت: مرضى السرطان في شمال سوريا تحت رحمة المعابر

محور التحقيق:

يتناول التحقيق الظروف الصعبة لمرضى السرطان في شمال سوريا، ولاسيما في مناطق سيطرة المعارضة السورية والإدارة الذاتية. يعاني هؤلاء المرضى من نقص حاد في الأدوية، وقلة مرافق الرعاية الصحية المتخصصة، وتعذر الحصول على العلاج في الدول المجاورة بسبب الإغلاق المتكرر للمعابر الحدودية. ويركز التحقيق على أثر هذه الظروف في تدهور رعاية المرضى في منطقة تعاني أصلاً من تدهور النظام الصحي.

تحليل المحتوى:

يعتمد التحقيق على 29 مصدراً، تشمل معلومات وصور، مع ذكر مصادرها بشكل واضح. وتوصل تحليل المحتوى إلى نتائج مهمة، من بينها الاعتماد المحدود على المصادر المفتوحة التي اقتصر على 9 مصادر (31%) من أصل 29. وقد استخدمت هذه المصادر بشكل رئيسي لجمع معلومات أرشيفية من صفحات التواصل الاجتماعي (3 مصادر)، وأرشيفات الصحف الإلكترونية ومواقع المؤسسات، كمركز الفرات للدراسات.

كما استُخدمت مصادر رسمية لإثبات صحة التحقيق، كموقع الأمم المتحدة والموقع الرسمي للمجلس الوطني الكردي.

يوازن التحقيق بشكل فعال بين المصادر البشرية وبيانات المصادر المفتوحة، ويدمج الروايات الحية للمرضى المتضررين مع أقوال مسؤولي الصحة والسلطات المحلية لتوضيح المعاناة الكبيرة التي يقاسيها مرضى السرطان في المنطقة. ويُبرز التحقيق الآثار المتداخلة للصراع السياسي والقيود الحدودية على البنية التحتية الصحية المتدهورة، والعزلة المتزايدة جزاء ذلك للسكان الضعفاء، ومنهم مرضى السرطان الذين يحتاجون إلى رعاية دقيقة.

التحقيق الثاني

عنوان التحقيق: وعي ناقص: مناهج المرحلة الابتدائية في سوريا تفتقر للمعلومات التي تتناول أزمة المياه القادمة

محور التحقيق:

يستكشف هذا التحقيق مدى إحاطة مناهج المدارس الابتدائية في سوريا بالأزمة المحدقة لشح المياه، ولا سيما في ظروف تغير المناخ والصراع المستمر. ومع تزايد استخدام المياه كأحد أسلحة الحرب، يتساءل التحقيق عن مدى وعي الأطفال السوريين بمخاطر ندرة المياه. كما يبحث في مدى كفاية المعلومات التي يقدمها المحتوى التعليمي عن أثر مشكلة المياه على الصحة والزراعة والاقتصاد.

تحليل المحتوى:

استخدم التحقيق 20 مصدراً متنوعاً، وتضمن أفكاراً مُستخلصة من استبيان شمل 60 مصدراً بشرياً. ومن بين المصادر العشرين، كان 13 منها مصادر مفتوحة. تضمنت منصات بحث ودراسات، ومواقع الكترونية رسمية لمنظمات محلية ودولية، كمنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، وصفحات فيسبوك رسمية لهيئات حكومية (وزارة الصحة السورية مثلاً). بالإضافة إلى ذلك، استفاد التحقيق من معلومات مستمدة من منظمات ومنصات غير حكومية، بما في ذلك موقع الإنذار المبكر وموقع فانك للمياه ومعهد الموارد العالمية.

تكمن خصوصية هذا التحقيق في إبرازه لتحليل المناهج الدراسية الذي تحقق بفضل الاطلاع على المواد التعليمية ذات الصلة عن طريق مصادر مفتوحة. ويكشف التحقيق وجود نقص كبير في المحتوى التعليمي الحالي في سوريا، وافتقار مناهج المدارس الابتدائية إلى معلومات أساسية عن أزمة المياه المنتظرة. وهذا النقص يُضعف قدرة الطلاب على مواجهة التحديات، ولا سيما دور المياه في الصحة العامة والاستدامة الزراعية والاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

ويؤكد التحقيق على ضرورة إصلاح المناهج الدراسية للإسهام في حل تعقيدات أزمة المياه، وضمان تزويد الأجيال المقبلة بالمعرفة اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

التحقيق الثالث

عنوان التحقيق: المواطن يدفع ثمن «حرب تسعير» الأدوية بين وزارة الصحة السورية والمصنعين المحليين

محور التحقيق:

يتناول هذا التحقيق حالة عدم الاستقرار في قطاع الأدوية في سوريا، حيث أدى النزاع على الأسعار بين وزارة الصحة ومصنعي الأدوية المحليين إلى نقص شديد في إمدادات الأدوية. ورغم زيادة عدد مصانع الأدوية مقارنة بما قبل عام 2011، إلا أن هذه النزاعات تسببت بتوقف المصانع عن التوريد، وتحمل المواطنون عواقب ذلك في نهاية المطاف.

تحليل المحتوى:

استخدم التحقيق نحو 28 مصدراً، بما في ذلك بعض الأفكار المستمدة من استبيان شارك فيه 10 أطباء وصيدلة من محافظتي السويداء وطرطوس. وكانت غالبية المراجع من مصادر مفتوحة، تضمن 20 مصدراً. لكن نصف هذه المصادر المفتوحة اعتمدت على معلومات ثانوية جُمعت من أرشيفات مواقع وصحف إلكترونية، منها، سوريا نيوز، العربي الجديد، الثورة، تلفزيون سوريا، المشهد أون لاين، البعث، عنب بلدي، سوريا على طول، صحيفة الوطن، الحال. وبالإضافة إلى المواقع الإخبارية، يشير التحقيق إلى منصتين بحثيتين، جاكوزس وسبيستك (JakuszSpaceTech)، بالإضافة إلى منظمات حكومية ومصادر دولية ورسمية، كالموقع الرسمي للحكومة السورية وموقع منظمة الصحة العالمية.

يكشف التحقيق وجود نقص كبير في توفر الأدوية بأسعار معقولة بسبب تضارب الأسعار، ويُنبه إلى أثرها الممتد على الصحة العامة. ومن خلال تركيز التحقيق على صراع القوى بين الشركات المصنعة المحلية والأنظمة الحكومية، فإنه يقدم رؤية شاملة لدور النزاعات السياسية والاقتصادية في حدوث هذا النقص الحاد الذي أجبر المواطنين على التعايش مع نظام رعاية صحية يعاني أزمة مزمنة .

عنوان التحقيق: تلوث المياه يهدد نازحي مخيمات إدلب، ومخاوف من الكوليرا في القامشلي (الجزء الأول)

محور التحقيق:

يركز هذا التحقيق على المخاطر الصحية الناجمة عن تلوث المياه في مخيمات النازحين في محافظة إدلب السورية، واحتمال تفشي الكوليرا في القامشلي. ويعرض قصة حارثة الحمود، وهي امرأة مُهجرة تبلغ من العمر 34 عاماً أصيبت بالكوليرا، وهي حامل، بسبب المياه الملوثة. ويستشهد التحقيق بقصة هذه المرأة ليقدم صورة عن أزمة عامة تؤثر على ملايين النازحين الذين يعيشون في ظروف غير صحية يفتقرون فيها حتى إلى المياه النظيفة.

وكشف التحقيق أن منظمة «منسقا الاستجابة السورية» أبلغت عن هذا النقص الحاد في خدمات المياه والصرف الصحي في هذه المخيمات. حيث يعاني شمال غرب سوريا من نقص في احتياجات المياه والصرف الصحي تصل إلى 67%، ويفتقر قرابة نصف المخيمات إلى مياه شرب نظيفة. كما يكشف التحقيق ظروف المخيمات المزرية، حيث تسهم شبكات الصرف الصحي المفتوحة وسوء إدارة النفايات وغياب البنية التحتية المناسبة في انتشار الأمراض.

تحليل المحتوى:

اعتمد التحقيق على 19 مصدراً مختلفاً، وبشكل متوازن بين المصادر البشرية والمفتوحة. شكلت المصادر المفتوحة 47% من إجمالي المصادر (9 مصادر)، وتضمنت معلومات من منظمات غير حكومية، كأطباء بلا حدود ومنظمة منسقا الاستجابة السورية. وأحالت مصادر مفتوحة أخرى إلى مواقع إلكترونية مؤسسية رسمية. كشبكة الإنذار المبكر وصفحات تواصل اجتماعي حكومية (صفحة فيسبوك لمديرية صحة إدلب مثلاً). كما استند التحقيق إلى بعض مواقع البحوث، كالمركز الوطني لمعلومات التكنولوجيا الحيوية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة.

هذا المزيج من المصادر أتاح للتحقيق تقديم رؤية شاملة للمخاطر الصحية في هذه المخيمات، ولاسيما فشل البنية التحتية الحالية وأنظمة المساعدة في تلبية احتياجات النازحين.

عنوان التحقيق: القامشلي ومخاوف من الكوليرا (الجزء الثاني)

محور التحقيق:

يتناول هذا الجزء من التحقيق أزمة المياه في شمال شرق سوريا، وتحديدًا في مدينة القامشلي، التي يعاني سكانها من مشاكل خطيرة في تلوث المياه وإمداداتها بسبب قدم البنية التحتية وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة. ففي قيظ الصيف، ينتظر الأهالي، ومنهم محمد خير (أبو يزن)، فترات طويلة كي يحصلون على مياه ملوثة ذات رائحة كريهة ناجمة عن تسرب مياه الصرف الصحي إلى خطوط إمدادات المياه. ورغم الشكاوى المتكررة، لم تتخذ السلطات المحلية أي إجراءات فعالة لحل هذه المشكلة.

ونظراً لعدم موثوقية مصادر المياه، يضطر معظم السكان إلى شراء المياه من موردين جوالين، وهذا بدوره يثير مخاوف صحية. ومع أن مدينة القامشلي تستجر مياه الشرب من محطات ضخ مختلفة، إلا أن مشكلة التلوث بسبب مجاري الصرف الصحي مستمرة. وقد دفع ذلك بعض السكان إلى إجراء تحليل عينات للكشف عن سلامة المياه. إضافة إلى ذلك، أصيب نهر جججق، الذي كان مصدراً للمياه الموثوقة، بتلوث شديد جرّاء الإهمال، وانخفاض تدفق واردات المياه من تركيا، والتلوث الموضعي. ويواصل مزارعو المنطقة استخدام هذه المياه الملوثة لري محاصيلهم، مما يزيد المخاطر على الصحة العامة. ويلاحظ التحقيق غياب المساءلة والامبالاة السلطات المحلية، مما يُفاقم الأزمة الصحية.

تحليل المحتوى:

يحيل هذا التحقيق إلى 15 مصدراً بشكل صريح، منها 12 مصدراً بشرياً (80%). وتتضمن المصادر المفتوحة، على قلتها، مواقع إلكترونية لمنظمات غير حكومية، كهيومن رايتس ووتش ومؤسسة هرماس للإعمار والتنمية المستدامة ومنصة «وورلد بوليتيكس ريفيو».

إن الاعتماد الكبير على المصادر البشرية يُبرز التجارب المباشرة ووجهات نظر السكان المتضررين، وهذا يعطي التحقيق عمقاً وأصالة. وفي الوقت نفسه، تُقدم المصادر المفتوحة، ولو أنها قليلة، معلومات ضرورية وجوانب إضافية عن العواقب الوخيمة الناجمة عن أزمة المياه.

التحقيق الخامس

عنوان التحقيق: سوريا: مواليد «الحرب» الطويلة أيضا يكبرون... كتمان القيد يُفاقم التسرب المدرسي وعمالة الأطفال

محور التحقيق:

يتناول هذا التحقيق العقبات الاجتماعية والقانونية الكبيرة التي تواجه الأطفال مكتومي القيد في سوريا، ولاسيما أطفال الأسر المحسوبة على تنظيم داعش. وتُعطي قصة أحمد، الطفل البالغ من العمر 10 سنوات، مثالا على التحديات التي تواجه هؤلاء الأطفال، ووصمة العار الاجتماعية، والتسرب من المدارس، وعمالة الأطفال، وغيرها. تعرض أحمد للتنمر والإحراج في المدرسة جزاء عدم امتلاكه وثائق رسمية، مما دفعه إلى التخلي عن الدراسة والالتحاق بالعمل لإعالة أسرته. ويُعد غياب القيد المدني حالة شائعة تؤثر على أطفال الأسر المحسوبة على تنظيم داعش، وتفاقم العزلة والفقر والتهميش الاجتماعي.

ولهذه المحنة أثر خاص على الفتيات اللواتي يعانين وصمة عار مجتمعية مضاعفة. فبعض الأمهات، كأم سلطان، يُحجمن عن إرسال بناتهن إلى المدرسة خوفاً من التمييز. ورغم جهود منظمات الإغاثة، لا يزال كتمان القيد عقبة كبيرة. ويركز التحقيق أيضاً على تداعيات هذه القضية على الصحة النفسية وحالات التخلي عن الأطفال في المخيمات، حيث يُحرم الأطفال المكتومين من الحقوق الأساسية غالباً.

تحليل المحتوى:

اعتمد التحقيق على 13 مصدراً، معظمها مصادر بشرية، تضمنت شهادات مباشرة من أسر متضررة وعمال إغاثة. وأحد هذه المصادر هو تقرير لحقوق الإنسان، لم يشير إلى طريقة الاطلاع عليه (أرشيف على الإنترنت أو مكتبة أو غير منشور؟... إلخ). ويتمحور التحقيق على الروايات المباشرة، ويركز على أصوات المتضررين المباشرين، ويدمج بين تحقيقات المنظمات غير الحكومية والتحليل القانوني لتقديم الإطار المطلوب.

التحقيق السادس

عنوان التحقيق: الاتجاه نحو خصخصة التعليم وعدم حوكمته.. يزيدان الفجوة بين الطلاب والمدارس في حلب وإدلب

محور التحقيق:

في مدينة إدلب السورية، تكافح الجدة أم هاني من أجل تعليم أحفادها الأربعة، الذين تتراوح أعمارهم بين 14 عاماً وهاني الرضيع، بعد مقتل والدهم في غارة جوية عام 2013، وتخلي والدتهم عنهم. ورغم رغبة أم هاني الشديدة في بقاء أحفادها في المدرسة، إلا

أنها تعاني من الأعباء المالية لشراء الملابس وتكلفة المواصلات واللوازم المدرسية، مما دفعها لإرسالهم إلى مدرسة أيتام تتكفل بتعليمهم بدلاً من ترك الدراسة.

يعاني قطاع التعليم في شمال غرب سوريا، ولاسيما في إدلب وأجزاء من حلب، من ارتفاع كبير لمعدلات التسرب من المدارس، ولاسيما بين النازحين. ويشير تقرير حديث إلى أن 69% من أطفال إدلب الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 عاماً خارج المدارس، وتبلغ النسبة 63% في حلب. وتفاقمت هذه التحديات جزاء المسارعة نحو خصخصة التعليم، فالسلطات المحلية تبدي ميلاً متزايداً نحو مؤسسات التعليم الخاص، وتفضلها على التعليم العام. ومع أن المدارس الخاصة بدأت باكتساب شعبية كبيرة بسبب تدهور جودة التعليم العام ونقص الدعم، إلا أن رسوم الالتحاق بها، التي تبدأ من 10 دولارات شهرياً وتصل إلى 50 دولاراً، تثقل كاهل الأسر.

ويعزو كثير من السكان زيادة عدد المدارس الخاصة إلى نقص الاستثمار في التعليم العام، واكتظاظ الفصول الدراسية، وضعف رواتب المعلمين. لكن وزارة التعليم في حكومة الإنقاذ في إدلب تقول بأن الصراع المستمر ونقص التمويل الدولي يدفعان هذا التحول نحو الخصخصة، وتؤكد أن التعليم الخاص أصبح بديلاً أساسياً في ظل فشل نظام التعليم العام.

تحليل المحتوى:

أحال هذا التحقيق إلى 14 مصدراً، منها 13 مصدراً بشرياً قدّموا رؤية مباشرة لمحرريّ المقال. والمصدر المفتوح الوحيد المشار إليه هو تقرير صادر عن وحدة تنسيق الدعم، دون توضيح طريقة الاطلاع عليه، هل كانت من خلال مصدر عام مفتوح أو عن طريق مصدر بشري.

نتائج تحليلية من التحقيقات الستة

كانت المصادر البشرية هي مصدر المعلومات الرئيسي في المواد الصحفية الست. في التحقيق الثاني، زاد عدد المصادر المفتوحة على عدد المصادر البشرية (13 من أصل 21 في التحقيق، ومن إجمالي 60 مصدراً بشرياً في الاستبيان). وتضمن التحقيق الثالث 20 مصدراً مفتوحاً من أصل 29 مصدراً، أي أكثر من النصف. ووصلت نسبة مصادر المعلومات المفتوحة في الجزء الأول من التحقيق الرابع إلى 47%. بينما استخدم التحقيق الأول مصادر مفتوحة بنسبة 31%. واستخدم الجزء الثاني من التحقيق الرابع مصادر مفتوحة بأقل من 20%. وكان التحقيقان الخامس والسادس أقلهم استخداماً لمصادر المعلومات المفتوحة، حيث ورد في كل منهما مصدر واحد فقط دون تحديد نوعه.

تجدد الإشارة إلى أن المصادر المفتوحة المستخدمة اقتصرت على أرشيفات الصحف، والمواقع الإلكترونية الرسمية والمؤسسية، ومواقع الأبحاث والمنظمات غير الحكومية، واقتصر استخدام قنوات التواصل الاجتماعي على جمع المعلومات من صفحات المؤسسات الرسمية على فيسبوك.

وكانت إحدى العيوب عدم استخدام أدوات المصادر المفتوحة. كصور الأقمار الصناعية أو قواعد بيانات تتبع السفن أو الطائرات أو تحليل قواعد البيانات ذات الصلة بالمواضيع التي تناولتها المواد الصحفية.

ماهي المصادر المعتمدة؟

(1) اختار **مصطفى مصطفى** عنوان «الأنين بصمت: مرضى السرطان في شمال سوريا تحت رحمة المعابر»، واستخدم مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك مصادر مفتوحة، كالمواقع الحكومية الرسمية والمواد الصحفية والدراسات ذات الصلة، بالإضافة إلى مصادر بشرية. كالمصادر الأولية المباشرة من الضحايا والمسؤولين والخبراء والاختصاصيين. وقد ركز التحقيق على المصادر البشرية نظراً لصلتها المباشرة ومصداقيتها العالية. ومن بين المصادر الستة المستخدمة، اعتمدت خمسة منها بشكل رئيسي على مصادر بشرية، بينما اعتمد واحد فقط على مصادر مفتوحة. وجاء اختيار ثلاثة مصادر بشرية بسبب انسجامها مع فرضية التحقيق، ومصدرين بشريين آخرين لتحديد الضحايا وتعزيز الصلة بالفرضية، ومصدر بشري واحد لأنه مناسب لتوضيح الفرضية. وأشار أحد كاتبي التحقيق إلى سهولة الوصول إلى المصادر البشرية وفوائد التفاعل المباشر، بينما أكد الآخر على المصداقية العالية للمصادر البشرية.

(2) ركزت **سيماف حسن** في التحقيق الثاني: «وعى ناقص: مناهج المرحلة الابتدائية في سوريا تفتقر للمعلومات التي تتناول أزمة المياه القادمة»، على المصادر البشرية، كالخبراء والمسؤولين، والمصادر المفتوحة، كالمناهج الدراسية والبحوث وبيانات المنظمات الدولية والمحتوى الإعلامي المنشور. شكلت المصادر المفتوحة 50% من إجمالي المصادر بسبب فرضية التحقيق القائمة على دراسات عالمية عن أزمة المياه. وكان استخدام كلا النوعين من المصادر ضرورياً. وشكلت المصادر المفتوحة أكثر من النصف بسبب صلتها المباشرة بأهداف التحقيق.

(3) كتب **علاء الدين إسماعيل** التحقيق الأول، واعتمد على مصادر بشرية حصراً. وجاء اختياره للمصادر البشرية بسبب أهمية التفاعل الشخصي الناجمة عن طبيعة التحقيق. كما جاء اعتماد هذا النهج بسبب سهولة الوصول والرؤى المباشرة التي قدمها المشاركون، وكانت بالغة الأهمية.

(4) شارك **خلف معو** في التحقيق الرابع: «تلوث المياه يهدد نازحي مخيمات إدلب، ومخاوف من الكوليرا في القامشلي» (الجزء الأول). واستخدم هذا التحقيق مصادر بشرية، كالإفادات والشهادات والبيانات الرسمية، ومصادر مفتوحة، كخرائط غوغل. وزاد الاعتماد على المصادر البشرية بسبب أهميتها في تقديم روايات مباشرة وشخصية عن الحالة المطروحة.

في سوريا، توجد مجموعة قوانين وأنظمة تقيد الأنشطة الصحفية واستخدام المصادر المفتوحة، من بينها عدم تحديث البيانات المنشورة على المواقع الحكومية. وتراقب الأجهزة الأمنية الأربعة منصات التواصل الاجتماعي والصحفيين. وتشدّد رقابتها على جميع أنشطة وسائل الإعلام المحلية والدولية السمعية والمطبوعة والمرئية، وكذلك قنوات التواصل الاجتماعي. وفي معظم الأحيان، يُستدعى الأشخاص إلى مقرات هذه الأجهزة، بمن فيهم ناشطون مدنيون وإعلاميون وموظفون حكوميون

وناشرو محتوى رائج على وسائل التواصل الاجتماعي في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، ويُستجوبون بسبب انتقادهم لظروف المعيشة أو عمل المؤسسات. ويتعرض معظمهم للتعذيب، ولا يطلق سراحهم في كثير من الأحيان. ويُعرض بعضهم على القضاء، أو يصبحون في عداد المختفين قسراً، أو يُطلق سراحهم بعد تهديدهم والضغط عليهم لوقف أنشطتهم على قنوات التواصل الاجتماعي. ويحال آخرون إلى محاكم استثنائية، كمحكمة قضايا الإرهاب، ويتهمون بمجموعة من الجرائم بموجب قوانين محددة، كقانون جرائم المعلومات أو قانون مكافحة الإرهاب أو قانون العقوبات العام.

تفرض المواد 285 و286 و287 و291 وغيرها من مواد قانون العقوبات عقوبة السجن المؤقت لمدة تصل إلى خمس سنوات على من قام في سوريا في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها «بإضعاف الشعور القومي» أو «نقل أخبار يعرف أنها كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة»، أو حاول تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة. والعقوبة على هذه الأفعال هي السجن لمدة ستة أشهر. وبموجب قانون العقوبات العسكري، تعاقب المواد 148 و149 و150 بالسجن المؤقت لمن ينشر مقالات سياسية أو إلقاء خطب سياسية لأغراض دعائية. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 8 من قانون مكافحة الإرهاب رقم 19 لعام 2012 على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة على كل من «قام بتوزيع المطبوعات أو المعلومات المخزنة مهما كان شكلها بقصد الترويج لوسائل الإرهاب أو الأعمال الإرهابية».

5) أجرت **أميمة محمد** التحقيق السادس، «الاتجاه نحو خصخصة التعليم وعدم حوكمته.. يزيدان الفجوة بين الطلاب والمدارس في حلب وإدلب». واستخدمت مصادر مفتوحة، كالدراسات المنشورة على الإنترنت وموقع وزارة التربية والتعليم، ومصادر بشرية. لكن التركيز انصب على المصادر البشرية، بسبب أهمية دورها في فهم قضايا الخصخصة وأثرها على التعليم.

6) كتب **عباس علي موسى وعلي دالتي** التحقيق الخامس تحت عنوان: «سوريا: مواليد «الحرب» الطويلة أيضاً يكبرون... كتمان القيد يُفاقم التسرب المدرسيّ وعمالة الأطفال». واعتمد التحقيق بشكل أساسي على المصادر البشرية، وتقييم الروايات المباشرة والشهادات الحية من الأفراد المتضررين. كما استخدمت المصادر المفتوحة، لكن التركيز انصب على المصادر البشرية نظراً لدورها المحوري في الكشف عن محنة الأطفال المكتومين والتحديات ذات الصلة.

التحديات

(1) واجه **مصطفى مصطفى**، الذي أجرى تحقيق «الأنين بصمت: مرضى السرطان في شمال سوريا تحت رحمة المعابر»، صعوبة في التحقق من معلومات المصادر المفتوحة وموثوقيتها، التي تضمنت البحث في مصادر المعلومات والتشاور مع جميع الأطراف المعنية بالمعلومات أو الحدث. وأثر على عملية التحقق والتوثيق انتشار أخبار مضللة وكاذبة، أثارت تحدياً جديداً تطلب تدقيق مصداقية المصادر المفتوحة. شارك أربعة أشخاص في التحقيق، أعرب ثلاثة منهم عن عدم ثقتهم بالمصادر المفتوحة نظراً لانتشار معلومات مضللة وضرورة التحقق من موثوقيتها، وكثرة المراكز التي تُصدر البيانات. كما ذكر اثنان منهم نقص التدريب والمهارات والعقبات اللغوية (معظم الأدوات غير متوفرة باللغة العربية)، ونقص الأدوات المجانية، وكمية الوقت والجهد اللازمين لفرز البيانات المتوفرة وتحليلها.

(2) واجهت **سيماف حسن**، التي شاركت في التحقيق المعنون: «وعي ناقص: مناهج المرحلة الابتدائية في سوريا تفتقر للمعلومات التي تتناول أزمة المياه القادمة»، صعوبة في الوصول إلى المواقع الإلكترونية المناسبة التي تحتوي على المعلومات اللازمة لتحليل البيانات. وكان التحدي الأساسي نقص البيانات المنشورة ذات الصلة بفرضية التحقيق. ولمعالجة ذلك، استخدمت الاستبيانات لجمع المعلومات المطلوبة.

(3) واجه **علاء الدين إسماعيل**، الذي شارك في التحقيق الأول، تحديات ذات صلة بالتحقق من دقة المعلومات المتوفرة على الإنترنت، ولاسيما في ظل انتشار أخبار كاذبة ومعلومات مضللة.

(4) لم يذكر **خلف معو**، الذي شارك في التحقيق الرابع، تحديات معينة في النص المقدم.

(5) قالت **أميمة محمد** التي شاركت في التحقيق السادس: «الاتجاه نحو خصخصة التعليم وعدم حوكمته.. يزيدان الفجوة بين الطلاب والمدارس في حلب وإدلب»، أنها واجهت تحديات ذات صلة بنقص التدريب على المصادر المفتوحة. ومع أنها حضرت التدريب الذي نظّمته «سراج»، لكنها وجدت فائدته محدودة لأن معظم حديث المدرب كان باللغة الإنكليزية، مما حرمها من الاستفادة الكاملة من التدريب.

(6) واجه **عباس علي موسى وعلي دالاتي** اللذان أنجزا التحقيق الخامس: «سوريا: مواليد 'الحرب' الطويلة أيضاً يكبرون... كتمان القيد يُفاقم التسرب المدرسيّ وعمالة الأطفال» تحديات عدة، من بينها التحقق من دقة المعلومات المتوفرة على الإنترنت وسط انتشار للأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، وصعوبة الوصول إلى بعض قواعد البيانات التي تتطلب اشتراكات مدفوعة، والمهارات المحدودة في استخدام أدوات البحث وتحليل البيانات المتقدمة، وعقبات اللغة الناجمة عن نشر بعض المصادر المهمة بلغات لا يعرفانها، وكمية الوقت والجهد اللازمين لتحليل وفرز كميات كبيرة من البيانات والمعلومات.

(6) واجه **عبد الحميد الحاج**، الذي شارك في التحقيق السادس، صعوبات في التحقق من دقة البيانات والمعلومات، ولاسيما وسط الانتشار الواسع لمؤسسات ومراكز البحوث. وكان التحدي في ضمان موثوقية المعلومات.

ثانياً: تحليل الاستبيان

نظراً للتحديات المستمرة التي تواجه الصحفيين في سوريا، كالقيود على حرية الاطلاع على معلومات موثوقة، يكتسب فهم طرق الاستفادة من المصادر المفتوحة أهمية بالغة في تحديد أفضل الممارسات لإعداد التحقيقات الاستقصائية. إن تزويد الصحفيين بأدوات فعالة لتحسين تحقيقاتهم يزيد جودتها وأثرها المرتقب. تهدف هذه الدراسة، المستندة إلى استبيان شارك فيه 29 صحفياً سورياً، إلى التعرف على استخدام المصادر المفتوحة في إنشاء تحقيقات استقصائية.

يوضح الجدول (1) توزيع الفئات العمرية للصحفيين السوريين، وعددهم، والنسبة المئوية لكل فئة. وتعد شريحة الفئة العمرية (36-40) عاماً أكبر شريحة، وتضم 10 صحفيين، يشكلون 34.5% من المجموع. تأتي بعدها الفئة العمرية (31-35) عاماً، وتضم 8 صحفيين، يشكلون 27.6% من المجموع. ثم الفئة العمرية (26-30) عاماً، وتضم 7 صحفيين، يشكلون 24.1% من المجموع. في حين تتراوح أعمار أصغر فئة بين 18 و25 عاماً، وتضم 4 صحفيين، يشكلون 13.8% من المجموع. وبشكل عام، يحظى الصحفيون الذين تبلغ أعمارهم 31 عاماً أو أكثر بتمثيل أكبر مقارنة بالصحفيين الأصغر سناً.

الجدول 1: توزيع الصحفيين السوريين حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية	العدد	الفئة العمرية
13.8	4	25-18
24.1	7	30-26
27.6	8	35-26
34.5	10	40-26
100	29	المجموع

يوضح الجدول (2) توزيع الصحفيين السوريين حسب الجندر (29 مشاركاً). ونجد أن 58.6% منهم ذكور أي 17 صحفياً، و41.4% إناث، أي 12 صحفية. ويُلاحظ هنا أن تمثيل الذكور في هذه المجموعة أكبر من الإناث.

الجدول 2: توزيع الصحفيين السوريين حسب الجندر

النسبة المئوية	العدد	الجندر
58.6	17	ذكر
41.4	12	أنثى
100	29	المجموع

يوضح الجدول (3)، الذي يعرض التحصيل العلمي للمشاركين (29 مشاركاً)، أن 55.2% منهم حائزون على درجة جامعية، أي 16 صحفياً، و24.1% طلاب جامعيون، أي 7 صحفيين. وتبلغ نسبة الحائزين على درجة الماجستير 13.8%، أي 4 صحفيين، في حين أن 6.9% أي صحفيين إثنين، حائزين على شهادة الثانوية العامة.

الجدول 3: توزيع الصحفيين السوريين حسب أعلى شهادة تعليمية

النسبة المئوية	العدد	أعلى شهادة تعليمية
6.9	2	شهادة الدراسة الثانوية
24.1	7	طالب جامعي
55.2	16	شهادة جامعية
13.8	4	ماجستير
100	29	المجموع

الخبرة الصحفية

يوضح الجدول (4) أن 93.1% أي 27 صحفياً، لديهم خبرة في مجال الصحافة الاستقصائية. بينما 6.9% أي صحفيين اثنين فقط، لا يمتلكان خبرة في هذا المجال.

الجدول 4: الخبرة الصحفية للصحفيين السوريين

هل لديك خبرة في مجال الصحافة الاستقصائية بشكل عام؟	العدد	النسبة المئوية
لا	2	6.9
نعم	27	93.1
المجموع	29	100

أكد 69% من المشاركين، أي 20 من أصل 29 صحفياً، أن لديهم خبرة في تنفيذ تحقيقات استقصائية. فيما أفاد 31% أي 9 صحفيين، بأنهم لا يمتلكون هذه الخبرة. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الصحفيين المشاركين يمارسون أعمالاً استقصائية محددة، وأنهم منخرطون في هذا المجال.

الجدول 5: تجربة الصحفيين السوريين في التحقيقات الاستقصائية

هل لديك خبرة في مجال محدد من التحقيقات الاستقصائية؟	العدد	النسبة المئوية
لا	9	31
نعم	20	69.0
المجموع	29	100

ورداً على سؤال بشأن التدريب على استخدام أدوات المصادر المفتوحة، أجاب 62.1% من المشاركين، أي 18 صحفياً، أنهم تلقوا تدريباً على ذلك. بينما أفاد 37.9%، أي 11 صحفياً، بعدم تلقيهم أي تدريب في هذا المجال. ويعني ذلك أن معظم الصحفيين مَلْمِين بمنهجيات المصادر المفتوحة، وهذا يعزز قدراتهم في مجال التحقيقات الاستقصائية.

الجدول 6: تجربة الصحفيين السوريين في استخدام أدوات المصادر المفتوحة

هل تلقيت تدريباً سابقاً على استخدام أدوات المصادر المفتوحة؟	العدد	النسبة المئوية
لا	11	37.9
نعم	18	62.1
المجموع	29	100

وصف 77% من الصحفيين (14 من أصل 18 صحفياً) التدريب الذي تلقوه على أدوات المصادر المفتوحة بأنه كافٍ ومفيد. بينما وصف 16.7% (3 صحفيين) التدريب بأنه غير كافٍ لكنه مفيد، واعتبر 5.6% (صحفي واحد فقط) أنه غير كافٍ ولا مفيد. وهذا يعني أن معظم المتدربين راضون عن التدريب الذي تلقوه.

الجدول 7: تجربة الصحفيين السوريين في استخدام تدريب المصادر المفتوحة

كيف تصف هذا التدريب؟	العدد	النسبة المئوية
غير كافٍ وغير مفيد	1	5.6
كافٍ ومفيد	14	77.8
غير كافٍ لكنه مفيد	3	16.7
المجموع	18	100

تضمن تدريب المصادر المفتوحة، الذي تلقاه 18 صحفياً مشاركاً، أدوات وتقنيات مختلفة. وكانت محركات البحث المتقدمة من أبرز المواضيع، حيث ذكر 83.3%، أي 15 مشاركاً عن تلقيه تدريباً في هذا المجال. وجاءت بعده بفارق ضئيل أدوات تحديد الموقع الجغرافي، حيث تلقى 55.6% تدريباً في هذا المجال، أي 10 مشاركين. كما تلقى 66.7%، أي 12 مشاركاً، تدريباً على أدوات وتقنيات البحث عن محتوى قنوات التواصل

الاجتماعي. وشملت المجالات الأخرى قواعد البيانات (50.0%)، وأدوات ضبط الوقت (27.8%)، وأدوات تتبع حركة السفن (38.9%)، أي 7 صحفيين، وأدوات تتبع حركة الطائرات (33.3%). ويشير هذا التنوع في مواضيع التدريب إلى النهج الشامل المتبع في تعزيز مهارات إجراء التحقيقات الاستقصائية لدى المشاركين.

الجدول 8: تجربة الصحفيين السوريين في استخدام أدوات تدريب المصادر المفتوحة

النسبة المئوية	العدد	تدريب مفتوح المصدر
55.6%	10	أدوات تحديد الموقع الجغرافي
27.8%	5	أدوات تسجيل الوقت
83.3%	15	محركات البحث المتقدم
50.0%	9	قواعد البيانات
38.9%	7	أدوات تتبع حركة السفن
33.3%	6	أدوات تتبع حركة الطائرات
66.7%	12	أدوات وتقنيات البحث عن محتوى قنوات التواصل الاجتماعي
	18	إجمالي المشاركين

قال 51.7% من المشاركين (15 من أصل 29 مشاركاً) أن كفاءتهم جيدة إلى حد ما في استخدام أدوات المصادر المفتوحة. وقال 41.4% (12 مشاركاً) أنهم يجيدون استخدام بعض الأدوات دون غيرها. وقال 3.4% (1 فقط) أنه لا يجيد استخدامها كلياً، وادعى 3.4% (1 فقط) أنه بارع باستخدامها تماماً.

الجدول 9: كفاءة الصحفيين السوريين في استخدام المصادر المفتوحة

النسبة المئوية	العدد	ما مدى براعتك في استخدام المصادر المفتوحة؟
3.4	1	لست مستخدماً جيداً أبداً
41.4	12	جيد في بعضها فقط
51.7	15	جيد إلى حد ما
3.4	1	بارع تماماً
100	29	المجموع

أفادت غالبية كبيرة (72.4%) من الصحفيين المشاركين أنهم يستخدمون أدوات المصادر المفتوحة في التحقيقات الصحفية (21 من أصل 29 مشاركاً). بينما لم يستخدمها 27.6%. يدل هذا الاتجاه الكاسح في استخدام أدوات لمصادر المفتوحة على تقدير المشاركين لأهميتها في الصحافة الاستقصائية.

الجدول 10: تجربة الصحفيين السوريين في استخدام المصادر المفتوحة في التحقيقات الاستقصائية

النسبة المئوية	العدد	هل تستخدم المصادر المفتوحة في التحقيقات الصحفية؟
27.6	8	لا
72.4	21	نعم
100	29	المجموع

من بين 21 صحفياً لا يستخدمون المصادر المفتوحة في تحقيقاتهم، يعتقد 61.9% منهم، أي 13 صحفياً، أن الموضوعات التي يختارونها لا تصلح عادة لاستخدام المصادر المفتوحة. وذكر 33.3%، أي 7 صحفيين، أن نقص المعرفة بأدوات المصادر المفتوحة يعيق عملهم. وأعرب 28.6%، أي 6 صحفيين، عن عدم ثقتهم بموارد المصادر المفتوحة، بينما ذكر 19%، أي 4 صحفيين، أن مؤسساتهم غير مهتمة باستخدام أساليب المصادر المفتوحة. تُبرز هذه الإجابات تحديات كثيرة تحول دون اعتماد الصحفيين لأساليب المصادر المفتوحة في تحقيقاتهم الاستقصائية.

الجدول 11: وصف التدريب من قبل الصحفيين السوريين

النسبة المئوية	العدد	وصف التدريب من قبل الصحفيين السوريين
61.9%	13	الموضوعات التي أختارها ليست صالحة عادة لاستخدام مفتوح المصادر المفتوحة
33.3%	7	نقص معرفة بالمصادر المفتوحة
28.6%	6	عدم ثقة بالمصادر المفتوحة
19.0%	4	الجهة التي أعمل بها غير مهتمة باستخدام المصادر المفتوحة
	21	إجمالي المشاركين

يستخدم محررات البحث المتقدمة 72.4% من الصحفيين المشاركين، أي 21 من أصل 29 مشاركاً، وبذلك تكون أكثر الأدوات المستخدمة من بين أدوات المصادر المفتوحة. كما تُستخدم قواعد البيانات على نطاق واسع، فقد أفاد باستخدامها 58.6%، أي 17 مشاركاً. ويستخدم 48.3% منهم، أي 14 مشاركاً، أدوات تحديد الموقع الجغرافي، بينما يستخدم 51.7%، أي 15 مشاركاً، أدوات وتقنيات البحث عن محتوى قنوات التواصل الاجتماعي. أما أدوات تسجيل الوقت، فتشهد استخداماً أقل، حيث يستخدمها 10.3% فقط، أي 3 مشاركين. ويستخدم 6.9%، أي مشاركين اثنين، و13.8%، أي 4 مشاركين، أدوات تتبع السفن والطائرات على التوالي. أخيراً، أفاد 3.4%، أي مشارك واحد فقط، باستخدام الاستبيانات.

الجدول 12: الأدوات التي تدرّب عليها الصحفيون السوريون

النسبة المئوية	العدد	أي الأدوات التالية تلقيت تدريباً عليها؟
48.3%	14	أدوات تحديد الموقع الجغرافي
10.3%	3	أدوات تسجيل الوقت
72.4%	21	محركات البحث المتقدم
58.6%	17	قواعد البيانات
6.9%	2	أدوات تتبع حركة السفن
13.8%	4	أدوات تتبع حركة الطائرات
51.7%	15	أدوات وتقنيات البحث عن محتوى قنوات التواصل الاجتماعي
3.4%	1	الاستبيانات
	29	إجمالي المشاركين

تتنوع التحديات التي تواجه الصحفيين المشاركين (29 صحفياً) في استخدام أدوات المصادر المفتوحة. والتحدي الأبرز هو نقص التدريب على استخدامها. وقد أفاد بذلك 58.6% منهم، أي 17 مشاركاً. وقال 51.7%، أي 15 مشاركاً، إن التكلفة المرتفعة للأدوات مدفوعة الثمن هي مصدر قلق كبير لهم. كما أعرب 44.8%، أي 13 مشاركاً، عن إحباطهم من قلة خيارات المصادر المجانية. ويؤثر نقص المعرفة التقنية في استخدام هذه الأدوات على 37.9%، أي 11 مشاركاً، بينما أشار 27.6%، أي 8 مشاركين، إلى نقص في القدرات التقنية. كما ذكر 31.0%، أي 9 مشاركين، غياب المنهجية أو الأدلة التي تدعم عملهم الصحفي، وكان 17.2%، أي 5 مشاركين، غير مدركين لأهمية المصادر المفتوحة في العمل الصحفي. أخيراً، أشار 6.9%، أي مشاركين اثنين، إلى تحديات أخرى.

[MS22]

الجدول 13: خبرة الصحفيين السوريين في استخدام المصادر المفتوحة

النسبة المئوية	العدد	تحديات استخدام أدوات المصادر المفتوحة
51.7%	15	ارتفاع تكلفة الأدوات مدفوعة الثمن
44.8%	13	ضعف قدرات المصادر المجانية
27.6%	8	نقص القدرات التقنية
58.6%	17	نقص التدريب على استخدام هذه الأدوات
31.0%	9	غياب المنهجية أو الأدلة التي تساعد الصحفيين على استخدامها
17.2%	5	ضعف إدراك أهميتها في العمل الصحفي
37.9%	11	نقص المعرفة التقنية باستخدامها
6.9%	2	ملاحظات أخرى
29		إجمالي المشاركين

بالإضافة إلى التحديات المذكورة أعلاه، فإن بند «ملاحظات أخرى» يكشف عن بعض القضايا التي أثارها الصحفيون. فقد ذكر أحدهم (3.4%) أن بعض أدوات صور الأقمار الصناعية باهظة الثمن، مؤكداً أن الوقت عامل مهم أيضاً. ولفت إلى وجود نقص في خبراء المصادر المفتوحة. وأشار صحفي آخر (3.4%) إلى غياب المعلومات المُحدّثة عن سوريا، والعجز عن دفع ثمن اشتراكات التطبيقات.

الجدول 14: خبرة الصحفيين السوريين في استخدام المصادر المفتوحة

النسبة المئوية	العدد	تحديات أخرى
3.4	1	بعض أدوات صور الأقمار الصناعية باهظة الثمن، كما أن الوقت عامل مهم، ونفتقر إلى خبراء في المصادر المفتوحة أيضاً.
3.4	1	غياب المعلومات المُحدّثة عن سوريا، وكذلك العجز عن دفع ثمن اشتراكات التطبيقات
100	29	المجموع

في هذا القسم، طرح الصحفيون أفكارهم بشأن تدريب المصادر المفتوحة وتطبيقاتها العملية. وأكد واحد منهم (3.4%) على أهمية التدريب على استخدام أدوات المصادر المفتوحة. وأشار صحفي آخر (3.4%) إلى أن اعتماد مجموعة أوسع من أدوات المصادر المفتوحة يساعد الصحفيين في إجراء تحقيقات أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وأعرب آخر (3.4%) عن خشية من ثغرات الإنترنت التي قد تعرقل استخدام هذه الأدوات.

ولم تُقدم غالبية الصحفيين، (79.3%) أي 23 صحفياً، أي ملاحظات عن تحديات إضافية. لكن واحداً منهم (3.4%) قال إنه حضر جلسة تدريب مهمة في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وأعرب عن أمله بتوفير فرص تدريب أخرى. وشددت ملاحظة من صحفي آخر (3.4%) على ضرورة التركيز على العقلية والهيكلية واستراتيجيات العمل، وليس على الأدوات فقط، وأكد على ضرورة الفهم الشامل في مواجهة المعلومات المضللة. أخيراً، طلب أحد الصحفيين (3.4%) إشراكه في ورش العمل الصحفية المقبلة.

الجدول 15: ملاحظات الصحفيين السوريين عن المصادر المفتوحة

النسبة المئوية	العدد	هل لديك أي ملاحظات أو نصائح أخرى ترغب في طرحها؟ يرجى ذكرها
3.4	1	أرى أنه من الجيد تقديم تدريب على استخدام المصادر المفتوحة، وإدراك أهميتها
3.4	1	التعريف بأنواع المصادر المفتوحة وأهميتها يتيح للصحفيين فرصاً لإجراء تحقيقات صحفية بتكلفة وجهد أقل
3.4	1	ضعف الإنترنت سبب رئيسي لقلة استخدامه
79.3	23	لا يوجد ملاحظات أخرى
3.4	1	حضرت تدريباً مهماً جداً على المصادر المفتوحة قدمه المركز السوري للصحافة وحرية التعبير، لكنني أحتاج إلى مزيد من التدريب
3.4	1	من المهم التركيز على عقلية العمل وهيكلته واستراتيجياته، وليس على الأدوات. هناك انتشار واسع للمعلومات المضللة، وهذا يؤكد على ضرورة التدريب على أدوات المصادر المفتوحة.
3.4	1	يرجى إشراكنا دائماً في ورش العمل الصحفية
100	29	المجموع

مناقشة الاستبيان

خبرة إعداد التحقيقات الاستقصائية

في الاستبيان الذي شمل 29 صحفياً، أفاد معظم المشاركين بأن لديهم خبرة في إعداد التحقيقات الاستقصائية. وبالتحديد، أكد 27 صحفياً (93.1%) امتلاكهم للخبرة، وقال 16 ذكراً (94.1%) و11 أنثى (91.7%) إنهم شاركوا في التحقيقات الاستقصائية. وفي المقابل، كان صحفيان فقط (6.9%) يفتقران إلى هذه الخبرة، وهما رجل واحد (5.9%) وامرأة واحدة (8.3%).

الخبرة والتدريب في مجال المصادر المفتوحة

وبشأن التدريب على أدوات المصادر المفتوحة، أفاد 27 من أصل 29 صحفياً (93.1%) بأن لديهم خبرة في إعداد التحقيقات الاستقصائية. ومن بينهم، تمكن 10 مشاركين (90.9%) ممن لم يتلقوا أي تدريب من المشاركة في التحقيقات الاستقصائية، بينما أكد 17 صحفياً (94.4%) ممن تلقوا تدريباً أنهم يمتلكون الخبرة. وأشار صحفيان فقط (6.9%) إلى انعدام الخبرة أو التدريب على أدوات المصادر المفتوحة، أحدهما رجل والأخرى امرأة.

خبرة إعداد تحقيقات استقصائية محددة

عندما سئل الصحفيون المشاركون عن خبرتهم في إعداد تحقيقات استقصائية محددة، أكد 20 من أصل 29 منهم (69.0%) امتلاكهم لهذه الخبرة، من بينهم 12 ذكراً (70.6%) و8 إناث (66.7%). بينما أفاد 9 صحفيين (31.0%) بعدم امتلاكهم أي خبرة في هذا المجال، من بينهم 5 ذكور (29.4%) و4 إناث (33.3%).

لتدريب والخبرة في إعداد تحقيقات استقصائية محددة

من بين الذين أكدوا خبرتهم في إعداد تحقيقات استقصائية محددة، تلقى 20 صحفياً منهم (69.0%) تدريباً على أدوات المصادر المفتوحة. ومن بين الذين ليس لديهم خبرة في إعداد التحقيقات، تحدث 9 صحفيين (31.0%) عن حالتهم التدريبية، حيث قال 2 منهم (18.2%) أنهما لم يتلقيا أي تدريب، بينما ذكر 7 آخرين (38.9%) أنهم تلقوا تدريباً. ومقابل ذلك، لم يتلق 9 صحفيين من ذوي الخبرة أي تدريب، بينما خضع 11 منهم للتدريب.

كفاءة استخدام أدوات المصادر المفتوحة

أعرب الصحفيون المشاركون عن مستويات ثقة متفاوتة بشأن كفاءتهم في استخدام أدوات المصادر المفتوحة. ومن بين 29 صحفياً مشاركاً، قال واحد فقط (3.4%) أنه لا يتمتع بالكفاءة أبداً، بينما رأى 12 مشاركاً (41.4%) أن مهاراتهم جيدة في بعض الجوانب دون غيرها. ورأت الأغلبية (51.7%)، أي 15 صحفياً، أنهم جيدون إلى حد ما، وادعى واحد فقط (3.4%) أنه ماهر تماماً. جدير بالذكر أن 58.8% من الذكور قالوا إنهم جيدون إلى حد ما، بينما قالت مثل ذلك 41.7% من الإناث.

استخدام المصادر المفتوحة في التحقيقات الاستقصائية

أكد 21 صحفياً (72.4%) استخدام أدوات المصادر المفتوحة في التحقيقات الاستقصائية، بينهم 13 ذكراً (76.5%) و8 إناث (66.7%). بينما أكد 8 مشاركين (27.6%) عدم استخدامهم لهذه الأدوات، بنسب متقاربة بين الذكور (23.5%) والإناث (33.3%).

صعوبات استخدام أدوات المصادر المفتوحة

تحدث الصحفيون المشاركون عن تحديات عدة في استخدام أدوات المصادر المفتوحة. وأشار 15 منهم (51.7%) إلى ارتفاع تكلفة الأدوات مدفوعة الثمن، بينهم 11 ذكراً (64.7%) و4 إناث (33.3%). كما أعرب 13 مشاركاً (44.8%) عن مخاوفهم من قلة خيارات المصادر المجانية، وأورد 17 مشاركاً (58.6%) نقص التدريب بوصفه عائقاً كبيراً. وتضمنت التحديات الأخرى نقص القدرات التقنية (27.6%)، وضعف إدراك أهمية هذه الأدوات في العمل الصحفي (17.2%).

الخلاصة

رغم الفترة الطويلة التي مرت على الإقرار بأهمية البيانات المستمدة من مصادر مفتوحة، إلا أن العقود القليلة الماضية شهدت اهتماماً عالمياً كبيراً بها بفضل تغير طبيعة وحجم المعلومات المتوفرة للجمهور بشكل أساسي.

وانطلاقاً من تحليلات مستمدة من تحقيقات استقصائية واستبيانات صحفيين قادرين على تحديد جهات المعلومات، تكشف هذه الدراسة دور الصحفيين السوريين ومؤسسات المصادر المفتوحة في الحصول على المعلومات التي تدعم تحقيقاتهم الاستقصائية. وكان الهدف الأساسي من الدراسة معرفة مدى استخدام الصحفيين لتقنيات المصادر المفتوحة، المستخدمة في الحروب على نطاق واسع. كما كشفت عن المزايا والصعوبات المحتملة التي قد تنشأ في إطار التعاون بين الصحفيين ومتقصي الحقائق. وتشير النتائج إلى أن الحرب في سوريا أسفرت عن زيادة الجهود في مجال إعداد التحقيقات الاستقصائية، وكذلك الوقت الذي يتطلبه التحقق من المعلومات. وكان مثيراً للاهتمام تصريح الصحفيين في وسائل الإعلام القديمة بأن استخدام تقنيات المصادر المفتوحة ساعد في إبراز فوائد عملهم في أماكن عملهم التقليدية.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الحرب في سوريا في توسيع نطاق المعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة، وزادت عدد الجهات ذات الأهداف المتشابهة العاملة في هذا المجال، الأمر الذي ينظر إليه على أنه ميزة وعيب في آن واحد. وذكر الصحفيون المشاركون في الاستبيان بأن الحفاظ على الأمن هو تحد كبير، واقترحوا على المنظمات الإعلامية في سوريا إنشاء نظام أكثر اتساقاً ودقة، يشمل الجهات الجديدة المنضوية في مجال معلومات المصادر المفتوحة للحفاظ على معايير العمل وجودته. كما نبهوا إلى أن التزامهم بالمعايير والقيم التي تضعها مؤسساتهم، يجعل من الصعب عليهم وعلى متقصي الحقائق الإيفاء بالوقت المحدد لتنفيذ التحقيقات الاستقصائية. ففي بعض الأحيان تغيب الصورة الكبيرة في «زحمة التفاصيل».

وخلال النزاع السوري، ركز الصحفيون على استخدام بعض الأدوات، كتحديد الموقع الجغرافي والبحث العكسي عن الصور ومقاطع الفيديو وتحقيقات وسائل التواصل الاجتماعي، لإنجاز تحقيقاتهم الاستقصائية. ورغم إقرارهم بفائدة التكنولوجيا في تحديد زمن وقوع الأحداث ومكانها، إلا أنهم اتفقوا على أن الأدوات وحدها لا تكفي لإجراء التحقيقات التي تتناول الحرب.

كما لوحظت حالة تعاون وثيقة من قبل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية مع المراكز الإعلامية التي تقدم برامج تدريب على استخدام المصادر المفتوحة، مما يسمح بتبادل معلومات المصادر المفتوحة التي زادت وتحسنت خلال الحرب، وإخضاعها للنقد والتدقيق.

البحوث المقبلة والتوصيات

قدمت غرف الأخبار في المؤسسات الإعلامية رؤيتها بشأن جمع المصادر المفتوحة والمغلقة وتحليلها أثناء الأزمات، ولاسيما بشأن سير عملها في مجال التحقيقات الاستقصائية.

ويجب أن تُنشئ المؤسسات الصحفية أقساماً متخصصة لصحافة البيانات والمصادر المفتوحة نظراً لأهميتها في تحسين جودة التغطية الصحفية وإنتاج مواد إخبارية قائمة على البيانات في مختلف المجالات. كما يجب زيادة برامج التدريب المهني للصحفيين لتعريفهم بطرق التعامل مع مصادر البيانات المفتوحة وأدوات التحقق منها وتحليلها.

ويجب إعداد دليل مهني لاستخدام مصادر البيانات المفتوحة في غرف الأخبار، عن طريق تحديد أهم ضوابط ومعايير جودة مصادر البيانات المفتوحة، وخطوات التحقق من قواعد بياناتها، والقواعد المهنية الناظمة لاستخدام مصادر البيانات المفتوحة في إعداد المحتوى الصحفي. والتأكد من اكتمال البيانات وإتاحتها للجمهور دون أي حذف. ويجب أن تكون البيانات أولية، أي مأخوذة من مصادرها الأصلية، لإتاحة الاطلاع عليها وتنزيلها دون الحاجة إلى موافقة أي جهة. وكذلك، توفير برامج لتدريب الصحفيين على استخدام البرامج والأدوات التكنولوجية من خلال برامج الكمبيوتر المختلفة.

ومن جانب الحكومات، يجب أن يضمن الصحفيون أن جميع البيانات متاحة للمستخدمين دون اشتراط التسجيل على الموقع، لتسهيل اطلاع الجميع عليها في جميع الأوقات. ويجب أرشفة البيانات، وإتاحتها دائماً، وتوفيرها مجاناً لجميع المستخدمين، لتشجيعهم على الاستفادة منها. ويجب التحقق من قواعد البيانات المفتوحة بواسطة مقارنة البيانات المأخوذة من قواعد بيانات أخرى، والعودة إلى أرشيفات المحطات الإخبارية للتحقق من دقة البيانات والأرقام، ومراجعة التحقيقات والبيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية لمعرفة منهجية جمع البيانات ومصدرها.

ويجب أن تكون القواعد المهنية الناظمة لاستخدام مصادر البيانات المفتوحة في إعداد المحتوى الصحفي مناسبة للموضوع المطروح، إلى جانب التحقق من صحة البيانات المستمدة من قواعد البيانات المفتوحة ودقتها ومصداقيتها. وقبل الاعتماد على قواعد البيانات المفتوحة، من المهم اتباع منهجية منظمة لجمع البيانات. ويجب أن يعتاد الصحفيون على استخدام المصادر المفتوحة، وأن يمتلكوا مهارة استخراج البيانات وتحليلها وعرضها بصرياً.

المراجع

- AlAshry, M. S. (2022). A critical analysis of journalists' freedom of expression and access to information while reporting on COVID-19 issues: A case of selected Arab countries. *Journal of Information, Communication and Ethics in Society*, 20(2), 193–212. <https://doi.org/10.1108/JICES-06-2021-0066>
- AlAshry, M. S. (2024a). From restrictions on freedom of expression and access to COVID-19. In *Data Journalism and the COVID-19 Disruption* (pp. 193–208). <https://doi.org/10.4324/9781003428923-17>
- AlAshry, M. S. (2024b). Arab journalists have no place: Authorities use digital surveillance to control investigative reporting. *Communication & Society*, 37(1), 61–77. <https://doi.org/10.15581/003.37.1.61-77>
- AlAshry, M. S. (2023). Arab authorities use digital surveillance to control press freedom: Journalists' perceptions. *Digital Policy, Regulation and Governance*, 25(3), 250–266. <https://doi.org/10.1108/DPRG-05-2021-0071>
- Ahmad, M. I. (2024). Open source journalism, misinformation, and the war for truth in Syria. *Security Science and Technology*, 133–151. https://doi.org/10.1142/9781800614079_0007
- Al Ibrahim, A. A. I. (2018, October 30). Investigation and fact-checking: the “most difficult” tasks in Syria. *IJNet*. <https://ijnet.org/ar/story/...>
- Andrejevic, M. (2006). The discipline of watching: Detection, risk, and lateral surveillance. *Critical Studies in Media Communication*, 23(5), 391–407. <https://doi.org/10.1080/07393180601046147>
- Academy, T. I. (2023, November 17). What is open source software: Applications and examples. *theiotacademy*. <https://www.theiotacademy.co/blog/open-source-software/>
- Allen, D. S. (2008). The trouble with transparency. *Journalism Studies*, 9(3), 323–340. <https://doi.org/10.1080/14616700801997224>

- Amanda. (2021, September 29). Introducing investigative journalism to the arab world. IMS. <https://www.mediasupport.org/introducing-investigative-journalism-to-the-arab-world/>
- Andrew, C. (2004). Intelligence, International Relations and “under-theorisation.” *Intelligence and National Security*, 19(2), 170–184. <https://doi.org/10.1080/0268452042000302949>
- ARIJ. (2017, March 15). Arab reporters for Investigative Journalism (ARIJ). Arij. <https://en.arij.net/news/challenges-facing-investigative-journalism-in-the-middle-east/>
- Arno.kersten. (2009, January 11). Investigative journalism in Europe (2005) - VVOJ - vereniging van onderzoeksjournalisten. VVOJ. <https://www.vvoj.org/2009/01/11/investigative-journalism-in-europe-2005/>
- Ashdown, N. (2022, October 10). Public open source analysis and intelligence: Practice, terminology, and ethical considerations. Stanley Center for Peace and Security. <https://stanleycenter.org/publications/public-open-source-analysis-intelligence/>
- Bebawi, S. (2016). Issues and challenges. *Investigative Journalism in the Arab World*, 120–149. https://doi.org/10.1057/9781137461049_6
- Burgh, H. de, & Bradshaw, P. (2021). *Investigative journalism*. Routledge.
- Bavetta, S., Navarra, P., & Maimone, D. (2014). Economic freedom, political freedom and individual well-being. In *Freedom and the Pursuit of Happiness* (pp. 80–104). Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/cbo9781139794824.006>
- Bebawi, S. (2019). Data journalism and investigative reporting in the Arab world: From emotive to evidence-based journalism. In *Palgrave Studies in Journalism and the Global South* (pp. 193–204). https://doi.org/10.1007/978-3-030-25177-2_11
- Carson, A. (2019). What is investigative journalism? *Investigative Journalism, Democracy and the Digital Age*, 53–82. <https://doi.org/10.4324/9781315514291-3>
- Coleman, G. (2004). The political agnosticism of free and open source software and the inadvertent politics of contrast. *Anthropological Quarterly*, 77(3), 507–519. <https://doi.org/10.1353/anq.2004.0035>
- Copeland, D. C. (2014). Quantitative analysis and qualitative case study research. *Economic Interdependence and War*. <https://doi.org/10.23943/princeton/9780691161587.003.0003>
- Deutch, J., & Habal, H. (2018). The Syrian Archive: A Methodological Case Study of open-source investigation of state crime using video evidence from social media platforms. *State Crime Journal*, 7(1). <https://doi.org/10.13169/statecrime.7.1.0046>
- Dillon, J. (2012). Journalistic licensing as a balance to open-source journalism practices. *Journal of Mass Communication and Journalism*, 02(02). <https://doi.org/10.4172/2165-7912.1000e108>
- Dokman, T., & Ivanjko, T. (2022). Open source intelligence (OSINT): Issues and trends. *International Conference The Future of Information Sciences INFUTURE*. <https://doi.org/10.17234/infuture.2019.23>

- Dubberley , S., & Çalı , B. (2023, April 19). Investigating war crimes: Open source research . – Global Investigative Journalism Network. <https://gijn.org/resource/reporters-guide-to-investigating-war-crimes-open-source-research/>
- Dillon, J. (2012). Journalistic licensing as a balance to open-source journalism practices. *Journal of Mass Communication and Journalism*, 2(2), 1–2. <https://doi.org/10.4172/2165-7912.1000e108>
- Eley, G., Rebekka, H., Eve, R., Siegfried, W., Jonathan, W., Jonathan, Z., & Andrew, Z. (2016). Surveillance in German history. *German History*, 34(2), 293–314.
- Frary, M. (2022). Syria passes draconian cybercrime laws. Index on Censorship. <https://www.indexoncensorship.org/2022/05/syria-passes-draconian-cybercrime-laws/>
- Flew, T., Spurgeon, C., Daniel, A., & Swift, A. (2012). The promise of Computational journalism. *Journalism Practice*, 6(2), 157–171. <https://doi.org/10.1080/17512786.2011.616655>
- Freeman, B. M. (2009). Behind the headlines: A history of investigative journalism in Canada (review). *The Canadian Historical Review*, 90(1), 193–195. <https://doi.org/10.1353/can.0.0143>
- Gamson, W. A., & Modigliani, A. (1989). Media discourse and public opinion on Nuclear power: A constructionist approach. *American Journal of Sociology*, 95(1), 1–37. <https://doi.org/10.1086/229213>
- Ganguly, M. (2022). The Future of Investigative Journalism in the Age of Automation, Open-Source Intelligence (OSINT) and Artificial Intelligence (AI) Ganguly, M. (dissertation).
- Global Investigative Journalism Network. (2020). <https://gijn.org/>
- Grut, S. (2023). Journalism, online open-source investigations and OSINT. *Evaluating Digital Sources in Journalism*, 96–126. <https://doi.org/10.4324/9781003449461-5>
- Harris, J., & Williams, K. (2018). Risk and reporting new forms of war and Conflict. *Reporting War and Conflict*, 128–144. <https://doi.org/10.4324/9781315750286-8>
- Hauter, J. (2021). Forensic conflict studies: Making sense of war in the social media age. *Media, War & Conflict*, 16(2), 153–172. <https://doi.org/10.1177/17506352211037325>
- Hernandez Mediná, M. J., Pinzón Hernández, C. C., Díaz López, D. O., Garcia Ruiz, J. C., & Pinto Rico, R. A. (2018). Open source intelligence (OSINT) in a Colombian context and sentiment analysis. *Revista Vínculos*, 15(2), 195–214. <https://doi.org/10.14483/2322939x.13504>
- Jamil, S. (2020). Artificial intelligence and journalistic practice: The crossroads of obstacles and opportunities for Pakistani journalists. *Journalism Practice*, 15(10). <https://doi.org/10.1080/17512786.2020.1788412>
- Jamil, S. (2021). The monitored watchdogs: Journalists’ surveillance and its repercussions for their professional and personal lives in Pakistan. *Journalism Studies*, 22(7), 878–895. <https://doi.org/10.1080/1461670x.2021.1904272>

- Karanicolas, M. (2020). Even in a pandemic, sunlight is the best disinfectant: COVID-19 and global freedom of expression. SSRN Electronic Journal. <https://doi.org/10.2139/ssrn.3726892>
- Khatib, R., McKee, M., & Yusuf, S. (2024). Counting the dead in Gaza: Difficult but essential. *The Lancet*, 404(10449), 237–238. [https://doi.org/10.1016/s0140-6736\(24\)01169-3](https://doi.org/10.1016/s0140-6736(24)01169-3)
- Koettl, C., Murray, D., & Dubberley, S. (2019). Open source investigation for human rights reporting. In *Digital Witness* (pp. 12–31). <https://doi.org/10.1093/law/9780198836063.003.0002>
- Lewis, S. C., & Usher, N. (2013). Open source and journalism: Toward new frameworks for imagining news innovation. *Media, Culture & Society*, 35(5), 602–619. <https://doi.org/10.1177/0163443713485494>
- Lundström, S. (2005). The effect of democracy on different categories of economic freedom. *European Journal of Political Economy*, 21(4), 967–980. <https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2004.11.005>
- le Nobel, J., & Miller, R. (2004). Slashdot. Jane’s Intelligence Review Needs Your Help With Cyberterrorism. <https://slashdot.org/story/99/10/04/0836212/janes-intelligence-review-needs-your-help-with-cyberterrorism>
- Leigh, D. (2019a). A short history of investigative journalism. *Investigative Journalism*, 5–21. https://doi.org/10.1007/978-3-030-16752-3_2
- Leigh, D. (2019b). A short history of investigative journalism. *Investigative Journalism*, 5–21. https://doi.org/10.1007/978-3-030-16752-3_2
- Leonard, A. (1999, October 8). Open-source journalism. *Salon*. https://www.salon.com/1999/10/08/geek_journalism/
- McPherson, E., Guenette Thornton, I., & Mahmoudi, M. (2020). Open source investigations and the technology-driven knowledge controversy in human rights fact-finding. Oxford University Press. <https://doi.org/10.17863/CAM.36709>
- Mills, A. (2019). Now you see me – now you don’t: Journalists’ experiences with surveillance. *Journalism Practice*, 13(6), 690–707.
- Marx, G. T. (2002). What’s new about the ‘new surveillance’? Classifying for change and continuity. *Surveillance & Society*, 1(1), 9–29. <https://doi.org/10.24908/ss.v1i1.3391>
- Moustafa, R. M. (2022). The role of data journalism in supporting investigative journalism (An analytical study on ARIJ website). *Humanities and Social Sciences*, 1, 66–95. <https://doi.org/10.21608/BUHUTH.2022.119407.1280>
- Mair, J., & Keeble, R. L. (2011). *Investigative journalism: Dead or alive?* Abramis Academic Publishing.
- Nadikattu, R. R. (2020). Role of information science during COVID-19. In *COVID-19 Pandemic Update 2020* (pp. 148–156). <https://doi.org/10.26524/royal.37.13>

- Pomeranz, J. L., & Schwid, A. R. (2021). Governmental actions to address COVID-19 misinformation. *Journal of Public Health Policy*, 42(2). <https://doi.org/10.1057/s41271-020-00270-x>
- Peralta García, L., & Ouariachi, T. (2021). Syrian journalists covering the war: Assessing perceptions of fear and security. *Media, War & Conflict*, 16(1), 44–62. <https://doi.org/10.1177/1750635221999377>
- Radio rozana. (2024). Radio rozana. Rozana FM. <https://www.rozana.fm/english/>
- Ristovska, S. (2022). Open-source investigation as a genre of conflict reporting. *Journalism*, 23(3), 632–648. <https://doi.org/10.1177/14648849211060627>
- Ruby, F., Goggin, G., & Keane, J. (2016). “comparative silence” still? *Digital Journalism*, 5(3), 353–367. <https://doi.org/10.1080/21670811.2016.1254568>
- Radoini, A. (2020). Cyber-crime during the COVID-19 pandemic. *Freedom from Fear*, 2020(16), 6–10. <https://doi.org/10.18356/5c95a747-en>
- Ristovska, S. (2022). Open-source investigation as a genre of conflict reporting. *Journalism*, 23(3), 632–648. <https://doi.org/10.1177/14648849211060627>
- Schwartz, L. (2022, March 7). Amateur open-source researchers went viral unpacking the war in Ukraine. *Rest of World*.
- Shirazi, F. (2008). The contribution of ICT to freedom and democracy: An empirical analysis of archival data on the Middle East. *The Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries*, 35(1), 1–24. <https://doi.org/10.1002/j.1681-4835.2008.tb00243.x>
- Shires, J. (2022). Targeted surveillance. In *The Politics of Cybersecurity in the Middle East* (pp. 111–154). Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/oso/9780197619964.003.0005>
- Stoycheff, E. (2016). Under surveillance. *Journalism & Mass Communication Quarterly*, 93(2), 296–311. <https://doi.org/10.1177/1077699016630255>
- Saldaña, M., & Waisbord, S. (2021). Investigative journalism in Latin America today. *Investigative Journalism*, 230–242. <https://doi.org/10.4324/9780429060281-20>
- Schaer, C. (2022, March 24). Lessons from Syria, now helping Ukraine – DW – 03/23/2022. *dw.com*. <https://www.dw.com/en/open-source-investigators-syria-ukraine/a-61236760>
- Schudson, M. (2013). *Why democracies need an unlovable press*. Wiley.
- syrianarchive. (n.d.). About. Syrian Archive. <https://syrianarchive.org/en/about>
- Tiwari, S., Verma, R., Jaiswal, J., & Rai, B. K. (2020). Open source intelligence initiating efficient investigation and reliable web searching. *Communications in Computer and Information Science*, 151–163. https://doi.org/10.1007/978-981-15-6634-9_15
- Tsui, L., & Lee, F. (2019). How journalists understand the threats and opportunities of new technologies: A study of security mind-sets and its implications for press freedom. *Journalism*, 22(6), 1317–1339. <https://doi.org/10.1177/1464884919849418>

- Kohlbacher, F. (2006). The use of qualitative content analysis in case study research. *Forum: Qualitative Social Research*, 7(1). <https://doi.org/10.17169/fqs-7.1.75>
- Müller, N. C., & Wiik, J. (2021). From gatekeeper to gate-opener: Open-source spaces in investigative journalism. *Journalism Practice*, 1–20. <https://doi.org/10.1080/17512786.2021.1919543>
- Nesser, V. (2024, October 22). Challenges and Achievements: The Journey of the Syrian Investigative Journalism Unit “Siraj.” International Journalists Network. <https://ijnet.org/ar/story/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%A6-%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9>
- Ristovska, S. (2022a). Open-source investigation as a genre of conflict reporting. *Journalism*, 23(3), 632–648. <https://doi.org/10.1177/14648849211060627>
- Ristovska, S. (2022b). Open-source investigation as a genre of conflict reporting. *Journalism*, 23(3), 632–648. <https://doi.org/10.1177/14648849211060627>
- Smith, D. (2018). Dying for the truth: The concise history of Frontline War Reporting. *American Journalism*, 35(2), 262–264. <https://doi.org/10.1080/08821127.2018.1455422>
- Tawashy, I. A. (2024a, July 5). Attempted running over, arrests, beatings, and issuing a death certificate for a journalist who is still alive...The Syrian Journalists Association issues its report for the second quarter of 2024. Syrian Journalists Association. <https://syja.org/archives/31255>
- Tawashy, I. A. (2024b, September 12). Al Jazeera website in response to the Syrian Journalists Association: We did not charge the association, but rather included in the report what confirms its innocence. Syrian Journalists Association. <https://syja.org/archives/31420>
- van Dijck, J. (2013). The Culture of Connectivity. <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199970773.001.0001>
- Zamith, R. (2023). Open-source repositories as trust-building journalism infrastructure: Examining the use of github by news outlets to promote transparency, innovation, and collaboration. *Digital Journalism*, 1–22. <https://doi.org/10.1080/21670811.2023.2202873>

الملحق

تجدون عبر الرابط التالي دليل مستقل يتضمن أهم المصادر المفتوحة التي يمكن استخدامها لإجراء التحقيقات الصحفية والتقارير المعمقة:

<https://scm.bz/wp-content/uploads/2025/04/Open-Source-Intelligence-Initiating-Efficient-Investigations-Appendices-FN-10.pdf>

